مستقبل العلاقات التركية - الاسرائيلية والمتغيرات الاستيراتيجية ٢٠٠٢-٢٠١٥

أ.م.د. سعد رزيج أيدام (*)

مقدمة

منذ الاعتراف التركي (بإسرائيل) عام ١٩٤٩م والعلاقات التركية– الاسرائيلية تسير بخطى متوازنة وبخط بياني متصاعد في جميع المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية والأمنية، ويجسد ذلك الرغبة الحقيقية لكلا الطرفين في ديمومة واستمرارية هذه العلاقة المبنية على المصالح المشتركة.

ومثَّل وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام ٢٠٠٢ بداية لمرحلة جديدة في السياسة الخارجية التركية، تهدف الى ايجاد التوازن في علاقات تركيا الخارجية بين توجهاتها الأوربية التي ميزت السياسة الخارجية التركية منذ عشرينات القرن الماضي، وسياستها الجديدة الرامية الى اداء دور محوري وقيادي في منطقة الشرق الاوسط، من خلال العودة بتركيا الى عمقها الاستراتيجي (العربي والاسلامي) والسعي الى تصفير مشاكلها مع دول الجوار.

وكان لهذه السياسة الجديدة أثر كبير على العلاقات التركية– الاسرائيلية، وتباين هذا التأثير من ميدان لآخر، فهو أكثر وضوحاً في الميدان السياسي، لكنه أقل في الميدانين الاقتصادي والعسكري، ومن هنا جاءت اشكالية الدراسة وتمحورت حول مجموعة من الأسئلة:

- **ما محددات العلاقات التركية– الاسرائيلية؟**
- **ما المتغيرات الاستراتيجية المؤثرة في العلاقات التركية – الاسرائيلية بعد عام ٢٠٠٢م؟**
- **ما مدى تأثير هذه المتغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية؟**
- **ما مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية؟**

وبناءً على الاسئلة التي طرحتها اشكالية الدراسة، فإن الدراسة تفترض بأن للمتغيرات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٢ أثراً كبيراً على العلاقات التركية– الاسرائيلية، ومن أجل التحقق من هذه الفرضية قسّمنا الدراسة الى الآتي:

المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات التركية – الاسرائيلية (١٩٤٩– ٢٠٠١)

(*) جامعة بغداد / كلية الفنون الجميلة/ قسم الخط العربي والزخرفة.

المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية– الاسرائيلية

المبحث الثالث: العلاقات التركية – الاسرائيلية (٢٠٠٢– ٢٠١٥)

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية

المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات التركية – الاسرائيلية (١٩٤٩– ٢٠٠١)

يمكن دراسة الاطار التاريخي للعلاقات التركية – الاسرائيلية على النحو الآتي:

اولاً: العلاقات التركية – الاسرائيلية (١٩٤٩– ١٩٩٠)

شعرت تركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بضغط التهديد السوفيتي القادم من الشمال، وهو ما دفعها الى التوجه نحو المعسكر الغربي، وكان من نتائج ذلك ان أصبحت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت (بإسرائيل) اذار عام ١٩٤٩[١]، وبالتأكيد الموقف التركي انطلق من اعتبارات مصلحية بالدرجة الاولى تجسد في الرغبة بالحصول على الدعم الامريكي والغربي من جهة، وسيطرة اللوبي الصهيوني على العديد من وسائل الاعلام وتأثيره في مركز صنع القرار التركي من جهة أخرى[٢].

وازدهرت العلاقات التركية – الاسرائيلية في عهد رئيس الوزراء التركي السابق (عدنان مندريس) والذي صرح خلال زيارته للولايات المتحدة في حزيران ١٩٥٤: "حان الوقت للاعتراف بحق (اسرائيل) في الوجود"[٣]، واتسعت أكثر مع نهاية الخمسّينات نتيجة لقيام الوحدة بين مصر وسوريا في شباط ١٩٥٨، وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤]،

ودفعها الى التوقيع على ما يسمى بحلف الاطار (Periphery pact) عام ١٩٥٨والذي يهدف الى تنفيذ سياسة رئيس الوزراء الاسرائيلي انذاك (بن غوريون)، والقائمة على تطويق العرب بسور من الدول غير العربية الصديقة لإسرائيل مثل (ايران – تركيا واثيوبيا)[٥].

---

(١) احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي، طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٤٤٦.

(٢) Jacob Abadi, Israel and Turky, from covert to over relation, Journal of the ecnter for conflict studies, Canada, 1995, P.128.

(٣) ابراهيم يوسف عبيد، تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية وتداعياتها (١٩٩١– ٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات السياسية والاقليمية، جامعة القدس، ٢٠٠٨، ص٣١.

(٤) شموئيل سيجيف، المثلث الايراني، ترجمة: غازي السعدي، دار الجليل، عمان، ١٩٩٧، ص٣٩٢.

(٥) وصال نجيب العزاوي، التحالف التركي– الاسرائيلي والامن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد ٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٠، ص٨٥.

وتزامن تطور العلاقات السياسية التركية – الاسرائيلية مع زيادة التنسيق والتعاون الأمني والاستخباري، إذ وقِّعت في العام نفسه (١٩٥٨) اتفاقية (الرمح الثلاثي) للتعاون الاستخباري بين كل من (تركيا– اسرائيل وايران)، ونصَّت على تبادل المعلومات الامنية وعقد الاجتماعات الدورية بين رؤساء أجهزة الاستخبارات الثلاثة[٦]، ونتيجة للاتفاقية انشأت شعبة الاستخبارات والمهام الخارجية في الموساد مركزاً استخبارياً لها في تركيا[٧]، واستمر التعاون الامني والاستخباري بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة عدنان مندريس في العام ١٩٦٠[٨].

وبدأ التحول في الموقف التركي تجاه (اسرائيل) مع حرب حزيران ١٩٦٧، إذ رفضت تركيا السماح للطائرات الامريكية باستخدام قواعدها اثناء الحرب لمساعدة (اسرائيل) ، وايدت القرار (٢٤٢) والذي نصَّ على انسحاب (اسرائيل) من الاراضي العربية المحتلة[٩]، واستمر التوتر قائماً في السبعينات اذ صوتت تركيا لصالح القرار (٣٣٧٩) الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٧٥، والذي عدّ الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري، ثم جاءت خطوة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وفتح مكتب دبلوماسي لها في تركيا عام ١٩٧٩[١٠].

وبعد ضم (اسرائيل) للقدس الشرقية عام ١٩٨٠ خفضت حكومة سليمان ديميريل التمثيل الدبلوماسي مع (اسرائيل) الى درجة سكرتير ثان، واستمر التوتر في العلاقات الى نهاية الثمانينات[١١].

ثانياً: العلاقات التركية الاسرائيلية ١٩٩١– ٢٠٠١:

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وبدء محادثات السلام العربية– الاسرائيلية في مدريد عام ١٩٩١، بدت الظروف مناسبة لكسر الجمود في العلاقات بين

---

(٦) نوار محمد ربيع، ابعاد التعاون التركي – الاسرائيلي واثره على الامن القومي العربي، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد ٢، الجامعة المستنصرية، تشرين الاول ١٩٩٦، ص١٤٧.

(٧) جهاد عودة، التحالف العسكري الاسرائيلي– التركي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٢٢.

(٨) George S. Harris, Turkey and The United state, In Kemal H. Karapat, Turkey Foreign policy in the Transition 1955- ١٩٧٤. Netherland, ١٩٧٥, P.٥٥.

(٩) هدى درويش، العلاقات التركية– اليهودية واثرها على البلاد العربية، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢، ص١٣٧.

(١٠) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، اثر صعود حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية – الاسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١١، ص١٩.

(١١) احمد ذياب، تركيا واسرائيل: ازمة عابرة ام منافسة قادمة، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٥٨، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول، ٢٠٠٤، ص١٦٧.

تركيا و(اسرائيل)، حيث قررت تركيا في ذلك العام رفع علاقاتها الدبلوماسية مع (اسرائيل) الى مستوى السفراء[١]، ثم جاء الاعتراف المتبادل بين[٢](اسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٢/٩/٣١، ليزيل الحواجز والعقبات التي كانت تقف بوجه التعاون بين تركيا و(اسرائيل)[٣].

ونتيجة لذلك فقد جرت سلسلة من الزيارات المتبادلة التركية والاسرائيلية مصحوبة بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية، التي نظمت أوجه التعاون بينهما، فخلال زيارة (حكمت جيتين) وزير الخارجية التركي الى (اسرائيل) عام ١٩٩٣ وقَّع مذكرة تفاهم حددت اطار التعاون بعيد المدى بما فيه التعاون العسكري[٤]، وبلغ التعاون ذروته خلال فترة[٥]حكم رئيسة الوزراء تانسو تشيلر، والتي قامت بزيارة (اسرائيل) عام ١٩٩٣، واصطحبت معها وزراء (الخارجية، الطاقة، الصناعة، الزراعة والصحة)، وتم التوقيع على العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية، مما أدى الى زيادة التبادل التجاري ليصل الى نصف مليار دولار[٦].

وقامت تانسو تشيلر بزيارة (اسرائيل) مرة اخرى في شباط ١٩٩٦، وكانت من نتائج هذه الزيارة توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين الطرفين في ٢٣ شباط ١٩٩٦، والتي تعتبر بمثابة انشاء محور سياسي وأمني ودفاعي ضد القوتين الاقليميتين، والتي يتفق الجانبان على اعتبارهما مصدري التهديد الرئيسي وهما سوريا وايران[٧]، اذ تضمن الاتفاق تأسيس المنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي والذي يهدف الى رصد الاخطار المشتركة التي تهدد أمن تركيا و(اسرائيل) واقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار[٨].

وازداد التعاون التركي – الاسرائيلي لاسيما العسكري خلال فترة حكم (نجم الدين اربكان) (١٩٩٦– ١٩٩٧) زعيم حزب الرفاه الاسلامي، بدفع من المؤسسة العسكرية

---

(١) افرايم انبار، الاثار الاقليمية للترابط الاستراتيجي الاسرائيلي – التركي، ترجمة: علاء عبد الرزاق وعبد الحميد الموساوي، الملف العدد ٢، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، ايلول ٢٠٠٢، ص٢.

(١) مصطفى طلاس، التعاون التركي – الاسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد الاول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٧، ص٤٠.

(١) لقمان عمر محمود، تركيا والولايات المتحدة: دراسة في علاقاتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة ١٩٩١– ٢٠٠٠، دراسات اقليمية، العدد ٤، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، كانون الاول، ٢٠٠٥، ص١٠٤.

(٢) Jacob Abadi, op. cit, p.125.

(١) احمد تهامي عبد الحي، تركيا وتوسيع الناتو: الفرص والمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تموز ١٩٩٧، ص١١١.

(١) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية – التركية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ١٩٩٦، ص٤٢– ٤٣.

لاحراجه امام قاعدته، والضغط عليه تمهيداً للاطاحة به[٨]، وهو ما تحقق بالفعل حينما أقدمت المؤسسة العسكرية عقب اجتماع لمجلس الامن القومي، على تقديم (١٨) مطلباً يأتي في مقدمتها مطالبة الحكومة التركية الالتزام بمبادئ الثورة الكمالية، مما دفع اربكان الى الاستقالة في حزيران ١٩٩٧[٩].

واستمرت العلاقات الوثيقة بين تركيا و(اسرائيل) الى حين استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة عام ٢٠٠٢.

المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية – الاسرائيلية

اسهمت مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية في التأثير على العلاقات التركية – الاسرائيليه، فالمتطلبات الداخلية وطبيعة البيئة الاقليمية والدولية رسمت اطاراً خاصاً لهذه العلاقات تجاوزت به احياناً كثيرة اختلافات الايديولوجيا والدين القائمة بينهما.

المطلب الأول: المحددات الداخلية:

شكَّلت مجموعة من العوامل الداخلية محددات هامة أثَّرت بشكل كبير على طبيعة العلاقات التركية – الاسرائيلية، إذ اسهمت في توثيق العلاقات التركية – الاسرائيلية، ويمكن الاشارة الى هذه العوامل وعلى النحو التالي:

اولاً: دور الجالية اليهودية

للجالية اليهودية دور كبير في توثيق العلاقات التركية– الاسرائيليه، إذ كان للدولة العثمانية دور في استضافة اليهود الهاربين من محاكم التفتيش الاسبانية في القرن الخامس عشر، واصبح لهؤلاء فيما بعد دورهم الكبير في تأسيس تركيا الحديثة، وهو ما أسهم في الدفع باتجاه توثيق العلاقات التركية– الاسرائيلية[١٠].

ثانياً: المحدد الاقتصادي:

تسعى تركيا الى استثمار علاقاتها (بإسرائيل) لتحسين اقتصادها وتحقيق منافع تجارية وتشجيع المال اليهودي في العالم للاستثمار في تركيا، والاستفادة من الخبرة الاسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية، فضلاً عن التنسيق مع (اسرائيل) في مجال مشاريع المياه والذي

---

(١) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٨، ص٢١٢.

(١) اسامة الغزالي حرب، تركيا صدام الحضارات في بلد واحد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣١، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني ١٩٩٨، ص١٥٦.

(٢) هدى درويش، مصدر سبق ذكره، ص٣٥١.

سيسهم في تعزيز الدور الاقليمي لتركيا، واختلال التوازن لصالحها ولصالح (اسرائيل) على حساب الدول العربية[١].

وبالمقابل فإن (اسرائيل) تعاني من نقص حاد في مواردها المائية، وكرست جهودها لحل هذه المشكلة عن طريق السيطرة على المياه العربية وسرقتها، وتخفيض الاستهلاك واعادة المعالجة وتحلية مياه البحر لكنها لم تنجح في ذلك، ولهذا لجأت الى تركيا ذات الفائض المائي واصبحت قضية المياه دافعاً هاماً لتقوية العلاقات التركية – الاسرائيلية[٢].

فضلاً عن ذلك فإن (اسرائيل) ترى في تركيا سوقاً طبيعية لها، نظراً لقربها منها، ولأنها تقلل من تدابير المقاطعة العربية ضدها، كما إنها تستطيع أن تقيم نوعاً من التكامل الاقتصادي مع تركيا عن طريق تصدير المنتجات والسلع لها واستيراد المواد الأولية منها[٣].

ثالثاً: المؤسسة العسكرية:

أَدّت المؤسسة العسكرية التركية دوراً هاماً في توثيق العلاقات مع (اسرائيل)، إذ تمكنت الأخيرة من التغلغل في المؤسسة العسكرية التركية مستغلة اليهود الاتراك الذين اسهموا بشكل او بآخر في صياغة السياسة الخارجية التركية[٤].

وتسعى تركيا للاستفادة من الدعم التكنولوجي العسكري والاستخباري الاسرائيلي لكي تصبح قوة عسكرية اقليمية فاعلة، إذ اسهمت (اسرائيل) في تطوير وتحديث الجيش التركي من خلال تزويده بالاسلحة المختلفة وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية، وتحديث الاجهزة الالكترونية وانظمة الملاحة والرادارات والطائرات الحربية[٥]، فضلاً عن ذلك فإن علاقة تركيا (بإسرائيل) تمكنها من التغلب على الحظر الأمريكي والاوربي لتصدير السلاح لها بذريعة الانتهاكات التركية لحقوق الانسان[٦].

وبالمقابل سعت (اسرائيل) من وراء علاقاتها بتركيا للحصول على أسواق لمنتوجاتها العسكرية، والتي من شأنها توفير دخل مالي هام لها، وهو ما عبّر عنه وزير الدفاع الاسرائيلي انذاك (اسحاق موردخاي)(١٩٩٩-١٩٩٦) اثناء زيارته لتركيا عام ١٩٩٦ حيث قال "من

---

(١) حسين حافظ، تركيا وسياسة المساومة الحرجة بين النفط العربي والمياه التركية، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ايلول ٢٠٠٤، ص٤٨.

(٢) علي عبد الهادي الدليمي، العلاقات الاقتصادية التركية– الاسرائيلية واثرها في الامن الاقتصادي العربي، مجلة بيت الحكمة، العدد ٦، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص٣٨.

(٣) نوار محمد ربيع، مصدر سبق ذكره،ص١٤٦.

(٤) مصطفى عبد الكريم العدوان، اثر الشراكة الاستراتيجية بين تركيا واسرائيل على الدول العربية المجاورة، مجلة دراسات دولية، العدد ١٥، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الاول ٢٠٠٢، ص١٠٨.

(٥) مهدية صالح العبيدي، التحالف الاستراتيجي الصهيوني – التركي واثره على الامن القومي العربي، مجلة دراسات اولية، العدد٩، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، تموز ٢٠٠٠، ص١١٦.

(٦) علي عبد الهادي الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

منظورنا فنحن نتطلع الى منجم ذهب محتمل"( )، كما تسعى (اسرائيل) الى الاستفادة من القواعد العسكرية التركية لاعطاء سلاح الجو الاسرائيلي امكانية التعامل مع الارض والاجواء المقاربة للاهداف التي تسعى الى ضربها في سوريا وايران( ).

رابعاً: مواجهة التهديدات الداخلية:

تمثل التهديدات الداخلية التي تواجهها تركيا أحد الدوافع الهامة باتجاه علاقاتها مع (اسرائيل)، وتتمثل هذه التهديدات في تصاعد نفوذ الاسلاميين الذين يهددون الطابع العلماني للدولة ومن خطر الانفصال الكردي، واشارت الى ذلك وثيقة الأمن القومي التركي لتعريف التهديدات التي تواجه تركيا والتي صدرت عام ١٩٩٧، إذ أكدت "إن التهديدات الداخلية حلَّت محل التهديدات الخارجية، والاسلام السياسي والانفصاليين الأكراد على حّدٍ سواء أهم التهديدات الرئيسية للدولة"( ).

المطلب الثاني: المحددات الخارجية:

إن طبيعة العلاقات التركية – الاسرائيلية في محيطها الاقليمي المتسم بالتجانس في الخصائص والسمات والمختلف معها في الفكر، أوجد مناخاً مناسباً للتقارب التركي – الاسرائيلي في ظل توافق الأهداف التي تسعى كلا الدولتين لتحقيقها على الساحتين الاقليمية والدولية ويمكن تحديد هذه المحددات وعلى النحو الآتي:

اولاً: تعزيز الدور الاقليمي:

كانت تركيا تطمح دوماً لأن تكون قوة اقليمية فاعلة ومؤثرة في المنطقة، وإن اندلاع حرب الخليج الثانية وانطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين و(اسرائيل) وفَّرت لها الظروف المناسبة لأن تتابع هذا الدور من خلال اقامة علاقات وثيقة مع (اسرائيل)، ليس على المستوى السياسي فحسب بل وعلى المستويات الأخرى الاقتصادية والثقافية والفكرية( ).

وبالمقابل فإن (اسرائيل) تحرص على تطوير علاقاتها مع تركيا لأنه يسهم في كسر عزلتها الاقليمية، وتعزيز دورها الاقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية( ).

ثانياً: المشاركة في نظام الشرق الأوسط:

يمثل نظام الشرق الاوسط(*) والذي تسعى الولايات المتحدة الى تنفيذه دافعاً هاماً للعلاقات التركية – الاسرائيلية، إذ إن المحور التركي – الاسرائيلي سيكون فاعلاً في النظام

---

(٢) هشام فوزي عبد العزيز،العلاقات العسكرية التركية–الاسرائيلية، .Http://www.islamdaily.org.ar/scholar/

(٢) جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣١.

()'ILhan Uzgel, between praetorianism and democracy, The role of Military in Turkish foreigh policy, Year book of international relations, No.34, Ankara University, 2003, P.193.

(٣) مصطفى عبد الكريم العدوان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

(٣) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

الشرق أوسطي، وذلك لأنهما قويتان من الناحية العسكرية وحليفتان للولايات المتحدة والغرب، إلا أن الدور الاسرائيلي هو الأقوى بسبب ما يحظى به من دعم ومساندة من قبل الولايات المتحدة والغرب، وسيكون الدور التركي مكملاً ومسانداً للدور الاسرائيلي وليس بديلاً عنه أو منافساً له[٣٣].

وبالنسبة لـ(اسرائيل) فإن هذا النظام سيمنحها هوية شرق أوسطية تسهم في كسر المقاطعة الاقتصادية العربية من ناحية، وتوفر سوقاً هاماً لتصريف منتجاتها وسلعها من ناحية أخرى[٣٤].

ثالثاً: الوصول الى جمهوريات آسيا الوسطى:

تمثل جمهوريات آسيا الوسطى دافعاً لاسرائيل لتوثيق علاقاتها مع تركيا، وتسهم الروابط اللغوية والعرقية والثقافية بين تركيا وهذه الجمهوريات في أن تكون جسراً هاماً لوصول (اسرائيل) الى تلك الجمهوريات والقيام بمشاريع استثمارية مشتركة مع تركيا والولايات المتحدة[٣٥].

ويستهدف التعاون التركي– الاسرائيلي – الامريكي الى تنسيق مواقفهم ازاء آسيا الوسطى والقوقاز ضد اتساع النفوذ الايراني والعربي، ولهذا دعمت الولايات المتحدة و(اسرائيل) الطموحات التركية في هذه الجمهوريات، لاسيما وإنه يمثل نموذجاً علمانياً وامتداداً للرؤى والمصالح الغربية[٣٦]، فضلاً عن ذلك تتطلع (اسرائيل) الى مصادر الطاقة في هذه الجمهوريات، والذي تسعى تركيا لأن تمر خطوط الأنابيب عبرها[٣٧].

رابعاً: دور اللوبي اليهودي:

أدّت فاعلية اللوبي اليوناني والأرمني في الولايات المتحدة ضد تركيا الى سعي الأخيرة للحصول على دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة باعتباره عنصراً موازناً، وأدّى اللوبي

---

* نظام الشرق الاوسط: مجموعة من الافكار والرؤى الامريكية، والغربية للمنطقة، شرعت الولايات المتحدة بتنفيذه منذ خمسينات القرن الماضي حينما كونت قوة اسمتها (قوة الشرق الاوسط) واردفتها بعد ذلك بمشروع الدفاع عن الشرق الاوسط، إلا ان ظروف الحرب الباردة حالت دون تنفيذ المشروع، ومع انتهاء الحرب الباردة عادت فكرة النظام الشرق اوسطي من جديد باعتبارها بديلاً عن النظام الاقليمي العربي، للمزيد من التفاصيل ينظر: وصال نجيب العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص٧٧.

(٣٣) نوار محمد ربيع، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

(٣٤) نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية– الامريكية في ظل التغييرات الدولية المعاصرة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٢٣٤.

(٣٥) محمد نور الدين، التحالف التركي – الاسرائيلي وتأثيراته على الامن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد (١٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٤٤.

(٣٦) هاني الياس خضر الحديثي، اسرائيل ودوائر التعاون الاقليمي، مجلة دراسات الشرق الاوسط، العدد ٥، مركز دراسات الشرق الاوسط، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٨، ص١١٤– ١١٥.

(٣٧) علي عبد الهادي الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

اليهودي بدوره اهتماماً بتوظيف هذا الدور التوازني على نحو يفتح الطريق أمام العلاقات التركية – الاسرائيلية[٣].

خامساً: الدور الامريكي:

قادت الأحداث التي حصلت في نهاية السبعينات والمتمثلة بالغزو السوفيتي لافغانستان في ٢٥/ كانون الاول ١٩٧٩، وقيام الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩، لتؤكد أهمية تركيا بكونها ركيزة أساسية في الاستراتيجية الامريكية[٨]، وفي الوقت نفسه تعدّ (اسرائيل) حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة ولا غنى للأخيرة عن أحدهما، ولهذا عملت الولايات المتحدة على إقناع الطرفين بأن مصالحها واحدة وإن مصادر تهديدها واحده ايضاً (ايران وسوريا)[٣].

ونتيجة لذلك دعمت الولايات العلاقات التركية – الاسرائيلية وحرصت على تطورها، وهذا ما أكده تقرير الرئاسة الامريكية لعام ١٩٩٧ تحت عنوان "الأمن والسلام في الشرق الاوسط" إذ جاء فيه "... يجب أن يكون واضحاً الدعم الذي تقدّمه الولايات المتحدة للتعاون التركي – الاسرائيلي في مجالات الاقتصاد والدفاع.."[١]. في حين صّرح الناطق باسم وزارة الخارجية الامريكية "نيكولاس بيرن Nicolas Burn) اوائل عام ١٩٩٧، اذ قال "إن الولايات المتحدة تبارك التعاون بين دولتين ديمقراطيتين في الشرق الاوسط"[٤].

سادساً: عضوية الاتحاد الاوربي:

سعت تركيا الى الانضمام للسوق الأوربية المشتركة منذ نشأته عام ١٩٥٧، لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية، الى أن تمكنت من التوقيع على اتفاقية أنقرة في (١٢) كانون الاول ١٩٦٣، والتي أيدت انتساب تركيا الى السوق الأوربية على مراحل تكتمل في منتصف الثمانينات[٤]. الا أن التحفظ الأوربي على ذلك رغم عضويتها في حلف شمال الاطلسي لأسباب تتعلق بحقوق الانسان والقضية الكردية وهيكلية الاقتصاد[٤]، شكّل صدمة لدعاة التوجه الغربي في تركيا، لذلك اتجهت التيارات العلمانية الى تعزيز التعاون مع (اسرائيل) خشية توجه الأتراك نحو المحيطين العربي والاسلامي من جهة، وإن هذه العلاقات يمكن

---

(٣) احمد داود اوغلو، مصدر سبق ذكره، ص٤٥٣– ٤٥٤.

(٨) William B.Qand, The middle east Crisis, Foreigh Affairs, vol.58, 1980, P.540.

(١) هدى درويش، مصدر سبق ذكره، ص٣٥١.

(٤) لقمان عمر محمود، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٢.

(٤) آلان كريش، العلاقات التركية– الاسرائيلية – السورية وتأثيرها على الشرق الاوسط، ترجمة: سلطان جرجيس حامد، متابعات تركية، العدد١، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، آذار ٢٠٠٢، ص٨.

(٤) احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص١٩٧.

(٤) احمد تهامي عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص١١٢.

استثمارها لاستخدام (اسرائيل) كوسيط لدى الدول الغربية من أجل انضمام تركيا للاتحاد الاوربي من جهة أخرى، وهذا ما اتضح من طلب تانسو تشيلر رئيسة الوزراء التركية من ديفيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي في شباط ١٩٩٧، بأن تبذل (اسرائيل) جهودها لدى الاتحاد الاوربي لكي يقوم بتغيير موقفه من تركيا الرافض لانضمامها(٥).

سابعاً: مواجهة التحديات الخارجية

تعاني تركيا و(اسرائيل) من مشاكل عديدة ومعقدة في محيطها الاقليمي، مما دفع تركيا الى التحالف مع (اسرائيل) لمواجهة هذه التحديات، وبالمقابل أدركت (اسرائيل) بأن تركيا حليفاً طبيعياً تقتضي توازنات القوى في المنطقة بناء علاقات استراتيجيه معها، وكلما ارتفع التنسيق السوري الايراني او العراقي السوري تصبح هناك ضرورة أمنية لزيادة التنسيق بين تركيا و(اسرائيل)(٦ ٤).

وتحدث اسحاق موردخاي وزير الدفاع الاسرائيلي السابق عن مدى حاجة (اسرائيل) الى تركيا بقوله "عندما تتحد اليد الاسرائيلية بالتركية فإننا نشكل قبضة قوية وتتعمق علاقاتنا الاستراتيجية"( )، في حين أشار عضو الكنيست٤الاسرائيلي "عوزي لانداو" الى أنه اذا وقعت حرب بين تركيا وسوريا فهناك أشياء عدة يمكن ان تفعلها (اسرائيل) ودون الدخول في مواجهة مع سوريا، والتعاون القائم بيننا وبين تركيا يجب أن يستثمر في الشرق الأوسط ليس على صعيد امننا كاسرائيليين ازاء سوريا في مواجهتها فحسب، بل يجب أن يستثمر على صعيد امننا نحن كاسرائيل وتركيا لمواجهة قوى أخرى في المنطقة، وعلى سبيل المثال ازاء ايران والوضع القائم بينها وبين تركيا ايضاً"(٨ ٤).

وبالمقابل أعربت ايران وسوريا عن قلقهما من التحالف التركي– الاسرائيلي، لاسيما بعد تهديدات وزير الدفاع التركي السابق (اورهان تايان) ضد سوريا وايران في آيار ١٩٩٧، وهو ما دفع الى مزيد من التعاون والتنسيق بين سوريا وايران(٩).

المبحث الثالث: العلاقات التركية – الاسرائيلية ٢٠٠٢– ٢٠١٥

---

(٤) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص٦٦.

(٤) مصطفى عبد الكريم العدوان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

(٤) Cevik Bir and Martin sherman, Formula for stability, Turkey plus Israel, middle east Quartery, 2002, P.2.

(٤) مأمون كيوان، التعاون العسكري التركي– الاسرائيلي والتحول الى نظام اقليمي، مجلة شؤون الاوسط، العدد ٧٦، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، بيروت، تشرين الاول، ١٩٩٨، ص٢١.

(٤) قصي غريب عليوي، العلاقات السورية – التركية، دراسة في العوامل المؤثرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٠٨.

اسهمت التغييرات التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠٠٢، في ايقاع تأثيراتها الكبيرة على طبيعة العلاقات بين الدول، حيث تغيرت الكثير من الطروحات، وظهرت اصطفافات أقليمية ودولية جديدة لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، ومما لاشك فيه فإن العلاقات التركية – الاسرائيلية كانت قد تأثرت بهذه الأحداث والتغييرات، ويمكننا ادراك وملاحظة هذه الآثار التي خلفتها هذه التغييرات من خلال دراسة طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في هذه الحقبة الزمنية وعلى النحو التالي:

المطلب الأول: العلاقات السياسية ٢٠٠٢– ٢٠١٥

مما لاشك فيه إن إحدى أبرز السمات المميزة للعلاقات التركية– الاسرائيلية هو طابعها التصاعدي، فهذه العلاقات ومنذ بداياتها الاولى أخذت بالاستمرار والتطور، نتيجة للادراك المشترك بطبيعة الاهداف والمصالح المتبادلة بينهما والتي لا يمكن تأمينها إلا من خلال استمرارية هذه العلاقات وتطورها، ولهذا نجد أن هذه العلاقات لم تنقطع ولم يقدم الطرفان على ذلك حتى في أوقات الازمات بل على العكس من ذلك نجد السعي المشترك والحثيث لتجاوز هذه الأزمات. ومع اطلالة العقد الأول من الألفية الجديدة برزت جملة من المتغيرات التي أثّرت بشكل او بآخر على هذه العلاقات.

اولاً: صعود حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢)

أدّت أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر ٢٠٠١) دوراً هاماً في صياغة الوعي التركي لطبيعة المرحلة المقبلة، وكان واضحاً إن المحافظين الجدد يسعون الى استغلال هذه الأحداث ليس فقط للانقضاض على تنظيم القاعدة، بل والسعي لتفتيت العالم الاسلامي والعربي خدمة لأمن (اسرائيل) والسيطرة على منابع النفط، وإن البنية المجتمعية لتركيا متشابهة مع الدول الاسلامية يجعلها مستهدفة في مرحلة لاحقة من خلال ترسيخ النزاعات العرقية والدينية والمذهبية( ).

إن حزب العدالة والتنمية(*) الذي جاء الى السلطة في اعقاب الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني ٢٠٠٢ سعى الى اعادة صياغة المسار الجيوسياسي والأولويات الجيوسياسية

---

(٥) محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص٢٩٥– ٢٩٦.

* تأسس حزب العدالة والتنمية في (١٤) آب ٢٠٠١ بعد اغلاق حزب الفضيلة من قبل المحكمة الدستورية التركية في ٢٢ تموز ٢٠٠١، للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان: قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١، ص٣٠٩. والحزب يعبر عن مصالح الطبقة الوسطى التركية، وهو لا يعّد نفسه حزباً اسلامياً بالمعنى التقليدي، ويؤيد الانضمام للاتحاد الاوربي، ولا يرفض العلمانية الكمالية كأساس لنظام الحكم. للمزيد من التفاصيل: حسن ابو طالب محرراً، التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٢– ٢٠٠٣، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٢٧.

لتركيا وفقاً لمصالحها القومية وبغض النظر عن مدى ملائمتها ومخالفتها لأهداف القوى الأخرى( )، ويعتقد قادة الحزب أن تركيا[٢]التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع الجانبين العربي والاسرائيلي مؤهلة للقيام بدور لمساعدتها في التوصل الى حلٍّ للصراع القائم بينهما، وهذا الاعتقاد يمكن أن يكون مفتاح الدور الذي تسعى تركيا للقيام به في الشرق الأوسط، وهو دور هام قد يفتح لها الباب لتكون جسر التواصل بين أوربا والمنطقة وربما يقربها لعضوية الاتحاد الأوربي( ). ويمكن تلخيص سياسة حزب العدالة والتنمية واختلافها عن السياسة السابقة بما يلي( ):

١ – التخلص من فكرة إن تركيا محاطة بالاعداء والعمل على حلّ المشاكل مع محيطها الاقليمي.

٢ – التقرب من الماضي العثماني والاستفادة منه في العلاقات الخارجية عكس التوجهات السابقة التي عملت على الابتعاد عن هذا الماضي.

٣ – عدم الاكتفاء في علاقات تركيا على المحور الغربي بل العمل على ايجاد حلفاء من أطراف دولية أخرى.

٤ – ركّزت السياسة التركية الجديدة على النمو الاقتصادي، إذ احتلت تركيا عام ٢٠٠٨ المرتبة (١٥) من حيث القوة الاقتصادية.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في خريف عام ٢٠٠٢ كان الانفتاح على العالم العربي والاسلامي إحدى السمات الأساسية للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا لاسيما مع سوريا وايران والسعودية، مع تقلص ملموس في العلاقات مع (اسرائيل)( ).

ولم يتوقف الدور التركي عند هذا الحد بل سعى الى تخفيف التوتر بين ايران والولايات المتحدة، وبين العراق وسوريا، وبين اذربيجان وأرمينيا، والوسيط التركي مرَّحب به في واشنطن وطهران ودمشق والقاهرة، ولها علاقات مع طالبان وحزب الله وحماس و(اسرائيل) مما يؤهلها لآداء ادوار هامة في الشرق الاوسط( ).

( ) عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة، السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٦، مؤسسة الاهرام، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٤، ص٣٦.

( ) أحمد ذياب، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨– ١٦٩.

( ) غاليا ليندا نشتراوس، دراسة في العلاقات التركية– الاسرائيلية، ترجمة: يوسف غنيم، http://blog.amin.org/ali analhindi.

( ) محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٣١٠.

( )Stephe kinzer, the next power triangle why American future partners in the middle east should be Turky and Iran? American prospect, 2010, P.2.

اما علاقاتها مع (اسرائيل) فقد شهدت بعد عام ٢٠٠٢ تآكلاً تدريجياً ومستمراً ازداد عاماً بعد آخر، وتحولت طبيعة هذه العلاقات من علاقات صداقة وتحالف لاسيما في عقد التسعينات من القرن الماضي والذي سبق وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة الى علاقات جفاء وتباعد على المستوى السياسي على الأقل(٧).

ثانياً:- احتلال العراق وأثره في العلاقات التركية – الاسرائيلية (٢٠٠٣- ٢٠٠٥)

أفضى الاحتلال الامريكي للعراق (آذار – نيسان ٢٠٠٣) الى حدوث فراغ جيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما دفع تركيا و(اسرائيل) الى الاستفادة منه وتوظيفه لمصلحتهما، وهنا برز صراع الريادة على المنطقة، ويتضح ذلك بشكل خاص في كردستان العراق، إذ شعرت تركيا بالقلق من تحركات (اسرائيل) في كردستان، بينما ترى (اسرائيل) أن توثق صلاتها بهذه المنطقة يعّد أهم مكاسب (اسرائيل) من فوضى العراق بعد احتلاله، لاسيما وإن المشروع الاسرائيلي يستهدف تحويل المنطقة الى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية ودينية وعرقية تبدو (اسرائيل) وسطها دولة طبيعية، وإن هذا التفتيت وحده الكفيل بتحقيق الأمن الاسرائيلي بمعناه المطلق(٨).

إن الحضور الاسرائيلي في شمال العراق(*) أثَّر على العلاقات التركية – الاسرائيلية إذ تحدثت تقارير غربية على أن (اسرائيل) تعمل منذ عام ٢٠٠٣ على تكثيف نشاطها الاستخباري والعسكري في كردستان، بهدف بناء قوة أقليمية قادرة على موازنة النفوذ الايراني المتنامي في العراق، وإن رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اريل شارون قرر احتواء الخطر على وضع (اسرائيل) الاستراتيجي عن طريق توسيع علاقاته بأكراد العراق(٩).

وساهمت هذه التطورات في ظهور بوادر مشروع امريكي جديد في المنطقة بهدف تقسيم العراق الى ثلاث دويلات، وتنَّبه دول الجوار الى المشروع وفي مقدمتها تركيا التي

---

(٥) محمود محارب، العلاقات الاسرائيلية– التركية في ضوء رفض اسرائيل الاعتذار:
http:/www./ohain statute.org.

(٥) أحمد ذياب، مصدر سبق ذكره، ص١٦٨.

* يرجع جذور التحالف الاسرائيلي– الكردي الى عام ١٩٦٣، إذ كانت الحركة الكردية المسلحة بزعامة الملا مصطفى البرزاني تعتمد بشكل كامل على المستشارين الاسرائيليين الذين لم يفارقوا معسكره حتى عام ١٩٧٥ نتيجة لتوقيع اتفاق آذار من العام نفسه، للمزيد من التفاصيل ينظر: شلومو نكديمون: الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمة: بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٧، ص٨–٩.

(٦) حسام سويلم، التوجه الايراني الجديد في الخليج: المضامين والاحتمالات، مختارات ايرانية، عدد ٤٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٤، ص٧٧.

تخشى من قيام دولة كردية في شمال العراق، مدعومة من حزب العمال الكردستاني[٦]، والذي ستكون له نتائجه السلبية والجسيمة عليها لكثرة الثروات الطبيعية والتي تتواجد في الاقليم، والتي دفعت الولايات المتحدة و(اسرائيل) الى تقديم العون والمساعدة له سياسياً وعسكرياً واعداده ليكون اقليماً مستقلاً، الأمر الذي يمثل تهديداً واضحاً للأمن التركي في الجنوب الشرقي لتركيا[٦٢].

هذا الإدراك التركي لطبيعة المخاطر التي تواجهها بعد احتلال العراق مترافقاً مع سعي لتركيا لتصفير المشكلات أسهم في زيادة التقارب التركي – السوري لاسيما عندما التقت مصالح الدولتين تجاه القضية الكردية، ورفضهم لتقسيم العراق وشجبهم للسياسة الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية[٦٣].

وبادرت (اسرائيل) في منتصف عام ٢٠٠٣ الى الاتصال بتركيا، حيث قدّم الرئيس الاسرائيلي (موشيه كاتساف) تعزية الى الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر بعد تحطم الطائرة التركية بالقرب من ديار بكر، وفي تموز من العام نفسه قام موشيه كاتساف بزيارة لتركيا، وأعرب عن اعتقاده بأن تركيا من خلال مكانتها البارزة في منطقة الشرق الأوسط تستطيع الاسهام في تحسين علاقات (اسرائيل) بالدول العربية، وأن يكون لها دورهام في تطبيع علاقاتها بالعالم العربي[٦٤].

وخلال زيارة رئيس الوزراء السابق "رجب طيب اردوغان" الى الولايات المتحدة في كانون الثاني ٢٠٠٤، التقى اردوغان بـ(مؤتمر المنظمات اليهودية الامريكية) (*) باعتباره أحد المفاتيح الرئيسية لنجاح الزيارة، وقد منحه المؤتمر اليهودي وسام الشجاعة، وطمأن اردوغان الحاضرين الى وضع اليهود في تركيا، وعبّر عن سروره البالغ من المستوى العالي في العلاقات

---

(٦) رنا عبد العزيز الخماش، العلاقات التركية– الاسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٠، ص١٦١.

(٦) فادي محمد صبري صيدم، المعارضة السياسية في تركيا، الاسلاميون انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢، ص١٦١.

(٦) رائد محمود ابو مطلق، العلاقات التركية– الاسرائيلية واثرها على القضية الفلسطينية (٢٠٠٢– ٢٠١٠، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١١، ص٧٢.

(٦) المصدر نفسه، ص٣١.

* تاسس مؤتمر المنظمات اليهودية الامريكية عام ١٩٥٥ بهدف حشد التاييد والدعم لـ(اسرائيل) ويضم في عضويته ٥٢ وكالة يهودية تمثل مختلف الاطياف السياسية والدينية الامريكية. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد هشام محمد غنام ، الدور الامريكي في تسوية الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي(حل الدولتين نموذجاً ١٩٩١–٢٠١٠) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٣، ص٧٣.

التركية مع (اسرائيل)، ويأمل أن تزداد عمقاً وشمولية، واقترح أن تقام منطقة صناعية بالاشتراك بين تركيا و(اسرائيل) والولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق الاناضول[٦].

بيد أن الهجوم الاسرائيلي على غزة ورفح في آيار ٢٠٠٤ أدى الى انتقادات تركية واسعة لاسرائيل، حيث وصف اردوغان الحملة الاسرائيلية بأنها إرهاب دولة، وشبه اردوغان معاملة (اسرائيل) للفلسطينيين بما تعرض له اليهود في اسبانيا في عهد محاكم التفتيش، من تعذيب وطرد من ديارهم، كما ندد اردوغان باغتيال الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس في آذار ٢٠٠٤، ووصف العملية بأنها عمل أرهابي[٧].

وأعلن اردوغان أمام مؤتمر عالمي نظمته الرابطة العالمية للصحف في استانبول في ٢ تموز ٢٠٠٤ "إن شارون قد دفن عروض تركيا للوساطة بين (اسرائيل) والفلسطينيين بسياسة الاغتيالات، والهجمات التي لم تترك مجالاً لجهود السلام التي تبذلها تركيا"[٨]، وبعد هذا المؤتمر بأيام وبالتحديد في منتصف تموز وصل ايهود أولمرت نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي الى انقرة ورفض اردوغان استقباله، في حين بادر الى استقبال (ناجي عطري) رئيس الوزراء السوري ، والذي تزامنت زيارته لانقرة مع زيارة أولمرت[٩].

ودفعت الحرب الاعلامية التي شنتها تركيا ضد (اسرائيل) بالأخيرة الى توجيه الاتهام نفسه لتركيا فيما يتعلق بالمواقف والحملات ضد حزب العمال الكردستاني لاظهارها في موقف لا يسمح لها في توجيه أي انتقاد للآخرين كاسرائيل وأمريكا[١٠].

وأسهم الضغط الامريكي على تركيا لوقف التصعيد الاعلامي وحلّ الخلافات السياسية الى قيام وزير الخارجية التركي آنذاك (عبد الله غول) بزيارة (اسرائيل) في كانون الثاني ٢٠٠٥، وتعّد الزيارة الأولى لمسؤول تركي رفيع منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم، وسعت تركيا لاستثمار الزيارة للقيام بدور الوساطة للوصول الى تسوية شاملة للصراع بين الطرفين، وهو ما عبّر عنه عبد الله غول في رام الله في (٤) كانون الثاني من العام نفسه حينما قال بعد لقائه المسؤولين الفلسطينيين "إن الأساليب التي تستخدمها (اسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني المتمثلة في الضغط والحصار لن تجلب الأمن والراحة لها، مشدداً على

---

(٦) عبد العظيم محمود حنفي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.
(٦) احمد ذياب، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.
(٦) المصدر نفسه، ص١٦٦.
(٦) المصدر نفسه، ص١٦٦.
(٧) فادي محمد صبري صيدم، مصدر سبق ذكره، ص١٥٨.

اقامة دولة فلسطينية هو الحل الأمثل للسلام ولأمن.. إن سياسة العنف والارهاب لن تخدم سوى الاطراف المعادية لعملية السلام"[١].

ثم جاءت زيارة رئيس الوزراء التركي السابق (أردوغان) الى (اسرائيل) في الاول من آيار ٢٠٠٥، وذكر أرودغان إن زيارته تهدف الى توطيد العلاقات والدفع بجهود السلام، وبالمقابل اشار وزير الخارجية الاسرائيلي (سيلفان شالوم) "الى أن تركيا يمكنها أن تكون جسراً لعلاقاتنا مع العالم العربي"[٢]، في حين تحدثت صحيفة هآرتس الاسرائيلية "الى أن زيارة اردوغان تعد نجاحاً للدبلوماسية الاسرائيلية بعد توتر في العلاقات دام اكثر من عام بعد اغتيال الشيخ احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي"[٣].

ثالثاً: حروب وأزمات المنطقة وأثرها على العلاقات التركية– الاسرائيلية٢٠٠٦– ٢٠١٠

بعد فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني عام ٢٠٠٦، صرح أردوغان بأنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم قرار الشعب الفلسطيني، وفي (١٦) شباط من العام نفسه وصل خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الى انقرة وعقد اجتماعاً مع عبد الله غول وزير الخارجية التركي في مقر حزب العدالة والتنمية، ولاقت هذه الزيارة انتقادات كثيرة من معارضي حزب العدالة والتنمية في تركيا ومن (اسرائيل) والغرب لاسيما الولايات المتحدة[٤].

ودافع اردوغان عن استقبال وفد حماس مؤكداً على سعي تركيا لأداء دور أكبر في الشرق الأوسط وتركيا لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج، وإن المسؤولين الأتراك اوضحوا لوفد حركة حماس موقف المجتمع الدولي بشأن ضرورة تخلي حماس عن العنف والاعتراف (بإسرائيل)"[٥].

ثم جاءت الحرب التي شنتها (اسرائيل) على جنوب لبنان في تموز ٢٠٠٦ لتلقي بضلالها على العلاقات التركية – الاسرائيلية، اذ انتقد أردوغان (اسرائيل) في تصريح له قائلاً:

---

(٧) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١١١– ١١٢.

(٧) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

(٧) غاليا ليندرنشتتراوس، فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والامنية وانعكاسات ذلك على اسرائيل، ترجمة: يوسف غنيم، هيئة التوجيه السياسي، رام الله، ٢٠١٠، ص٢٤.

(٧) محمود نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره، ص٣١١.

(٧) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

"هل مقابل خطف جنديين يسقط كل هذا العدد من المدنيين، إن هذا سلوك غير مقبول على الاطلاق"[٦][٧].

وعَّمت المظاهرات المنددة بهذه الحرب شوارع استانبول والمدن التركية الأخرى، مطالبة الحكومة التركية بضرورة ايقاف العدوان الاسرائيلي ولواستدعى الامر الخيار العسكري[٧]، كما صوت البرلمان التركي عٰلى ارسال قوات تركية الى لبنان فّي ٥ايلول ٢٠٠٦، كجزء من قوات اليونيفيل لتحقيق جملة أهداف[٨]:

١ – توطيد علاقاتها مع (اسرائيل).

٢ – كسب ودّ الاتحاد الاوربي.

٣ – غض النظر عن احتلال تركيا للجزء الشمالي من قبرص.

٤ – الحصول على دعم اللوبي اليهودي في الكونغرس الامريكي في حال طرح قضية مذابح الارمن عام ١٩١٥.

وجاءت زيارة الرئيس الاسرائيلي شيمعون بيريز الى تركيا في تشرين الثاني ٢٠٠٧ لتدفع العلاقات الاسرائيلية التركية الى الأمام، ودعي الرئيس الاسرائيلي لالقاء خطاب في البرلمان التركي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يدعى فيها رئيس اسرائيلي لالقاء خطاب أمام برلمان دولة أكثرية سكانها من المسلمين[٩].

وعملت تركيا على القيام بدور الوساطة بين (اسرائيل) وسوريا، إذ صّرح أردوغان خلال زيارته لسوريا في ٢٤ نيسان ٢٠٠٨ "إن سوريا و(اسرائيل) طلبتا من تركيا بذل هذا النوع من الجهود والوساطة لتقريب وجهات النظر والتوصل الى اتفاق سلام بين الطرفين"[١٠].

وجاء التوتر الأكبر في العلاقات التركية – الاسرائيلية بعد العدوان على قطاع غزة في ٢٧ كانون الاول ٢٠٠٨، إذ عبّر اردوغان عن استيائه من تصرفات رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت، والذي اجتمع به قبل يومين من العدوان، وتباحثا في ترتيب عملية السلام والمصالحة في الشرق الأوسط، ولم يخبره شيئاً عن العدوان[١١]، وحمّل اردوغان (اسرائيل) مسؤولية العدوان على غزة، ورأى أنها لم تحترم شروط التهدئة على الرغم من التزام حركة

---

(٧) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٧) نضال البخيت، تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية واثره على علاقاتها مع اسرائيل ودول الجوار. http://www.colol/com/vb/show thread/php.

(٧) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٧) ايهاب شوقي، العلاقات التركية – الاسرائيلية والعداء الوهمي، http://anntv./new/

(٨) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

()Adam Szymanski: crisis in Turkey– relations, Bulletin, Poland, no 18, 2010, p.182.

حماس بها، ولخّص الموقف الاسرائيلي بأنه غير انساني وظالم وغير مقبول، ودعا الى وقف الغارات الاسرائيلية، وحثّ مجلس الأمن الدولي على التدخل بأسرع ما يمكن(٢).

وعَّمت التظاهرات المدن التركية وشهدت استانبول واحدة من أضخم التظاهرات في تاريخها لدعم غزة في الرابع من كانون الثاني عام ٢٠٠٩، شارك فيها أكثر من مليون شخص( )، وطالبت بوقف التبادل التجاريّ والتعاون الأمني مع (اسرائيل)، فيما أقرت وزارة التربية والتعليم التركي للوقوف دقيقة حداد على ارواح الاطفال الذين قتلوا في قطاع غزة( ).

ووصلت الخلافات السياسية الى حدِّ اتهام الحكومة التركية لاسرائيل بمحاولة اغتيال رئيس الحكومة التركية (اردوغان)، إذ أدّعت التحقيقات التركية بأنَّ جهات اسرائيلية حاولت الاطاحة بالحكومة التركية من خلال السعي لاغتيال رئيس الحكومة (اردوغان)، وإن العقل المدبر لهذه العملية هو الحاخام اليهودي (تيونكاي غيوني)، أحد عملاء الموساد الاسرائيلي.(٥ ٨)

وأعلنت الحكومة التركية تجميد الوساطة بين سوريا و(اسرائيل)، اذ أعلن اردوغان اثناء زيارته لدمشق في ٣٠ كانون الاول ٢٠٠٨، بأن العدوان الاسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، كما أعلن في الخامس من كانون الثاني ٢٠٠٩، بأنه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول اسرائيلي الى أن تقبل (اسرائيل) بوقف اطلاق النار، وبسبب الرفض الاسرائيلي لقرار مجلس الامن (١٨٦٠) والذي دعا الى الوقف الفوري لاطلاق النار في قطاع غزة طالب اردوغان بضرورة منع (اسرائيل) من دخول مقر الامم المتحدة(٦ ٨).

وكان رد الفعل الاسرائيلي السعي الى ابتزاز تركيا من خلال طرح الملفين الكردي والأرمني، حيث أعلن أحد القادة الاسرائيليين بأن على تركيا إن تراجع نفسها قبل أن تنتقد (اسرائيل) لأنها تحتل شمال قبرص وتضطهد الأكراد والأرمن(٧).

---

(٨) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

(٨) طايل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وايران تجاه الشرق الاوسط ٢٠٠٢– ٢٠١٣، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣، ص٩٦.

(٨) سامح عباس، في ظل ثورات الربيع العربي، العلاقات التركية – الاسرائيلية من الاستراتيجية الى التنافسية. Http://rouyatuvkiyyah.com/

(٨) طايل يوسف عبد الله العدوان، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

(٨) صحيفة البعث السورية، العدد ١٣٥٩٠ في ٢٠٠٩/١/١٩.

(٨) بشير عبد الفتاح، ابعاد التحول في علاقات تركيا الاقليمية، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧٩، مؤسسة الاهرام، القاهرة، كانون الثاني ٢٠١٠، ص١٣٥.

وخلال انعقاد ملتقى دافوس في سويسرا في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٩، اضطر الرئيس التركي (اردوغان) الى مغادرة المؤتمر بعد أن وصف الرئيس الاسرائيلي شيمعون بيريز أقوال أردوغان عن ارتكاب (اسرائيل) لجرائم انسانية في غزة بالأقوال الكاذبة[٨].

وقام وزير الخارجية التركي انذاك أحمد داود اوغلو بزيارة ايران في (١٢) ايلول ٢٠٠٩ للقيام بدور الوساطة بين ايران والغرب حول الملف النووي، وهذه الزيارة والوساطة هي رسالة مفادها أن تركيا لن تكون الورقة الرابحة التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة و(اسرائيل) في تنفيذ أي عمل عسكري ضد ايران، ويكشف عن حرص تركيا على علاقاتها مع ايران سواء ما يتعلق بالتعاون في مواجهة التحدي الكردي، او فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، لاسيما وإن تركيا تتبع سياسة جديدة تقوم على جذب الاستثمارات العربية والاسلامية[٩].

وكان رد فعل (اسرائيل) من خلال رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو الذي هاجم تركيا واردوغان متهماً الأخير بالسعي الى أسلمة تركيا وعزلها تدريجياً عن الغرب و(اسرائيل) والتحالف مع ايران وسوريا، وهي محاولة اسرائيلية لاثارة الغرب والولايات المتحدة للضغط على تركيا لمراجعة سياستها حيال ايران، وهو ما حدث بالفعل حينما أعلنت الولايات المتحدة عن قلقها من التقارب التركي– الايراني[٩٠].

وازداد التوتر بين الطرفين بعد أن قامت تركيا بتأجيل مناورات (نسر الاناضول) في ١١ تشرين الاول ٢٠٠٩، وأدعّت (اسرائيل) بأن هذا التأجيل لأسباب سياسية، وإن تركيا تعارض مشاركة (اسرائيل)، وكانت الصدمة الاسرائيلية عندما اعلنت تركيا انها ستجري مناورات عسكرية مع سوريا بعد وقت قصير من الغاء تركيا لمناورات (نسر الاناضول)[١]، كما اقدمت تركيا في ١٣ تشرين الاول من العام نفسه على رفع الحواجز الدبلوماسية مع سوريا والسماح لسكانها بدخول الاراضي التركية دون تأشيرة دخول بهدف كسب الشارع السوري لصالحها، لاسيما وإن سوريا بحاجة ملحة لتأمين أمنها القومي من خلال تركيا، التي تتحكم بمصادر المياه المغذية لسوريا والعراق، والتي كانت تستخدم كأدوات ضغط على تلك الدول لتنفيذ سياسات معينة يراد تطبيقها من قبل الولايات المتحدة و(اسرائيل) في الشرق الاوسط[٢].

---

(٨) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.
(٨) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.
(٩) بشير عبد الفتاح، ابعاد التحول في علاقات تركيا الاقليمية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.
(٩) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.
(٩) فادي محمد صبري صيدم، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

وفي مسعى لاحتواء الأزمة أجتمع الرئيس التركي عبد الله غول مع الرئيس الاسرائيلي شيمعون بيريز في كوبنهاكن في كانون الاول ٢٠٠٩، وكان الهدف من اللقاء تقليص الأضرار التي لحقت بالعلاقات التركية – الاسرائيلية، إلا ان ذلك لم يؤدِ الى نتائج ايجابية، بل تم تأجيل افتتاح المركز الثقافي التركي بـ(يافا) نظراً لعدم حضور أي مسؤول تركي رفيع المستوى لافتتاح المركز[٣٩].

وقاد وزير الخارجية الاسرائيلي (ليبرمان) تياراً متشدداً تجاه تركيا عبّر عنه بطريقة تعامل نائبه (داني ايلون) مع السفير التركي في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠، حيث وجه توبيخاً اسرائيلياً لتركيا لبثها مسلسل تلفزيوني يصور فيه رجال الموساد كخاطفي أطفال، وجاء التوبيخ متجاوزاً للاعراف الدبلوماسية، مما دفع تركيا الى التهديد بسحب سفيرها من (اسرائيل)، اذا لم تعتذر، وأقر ليبرلمان بأن طريقة التعامل مع السفير التركي كانت خاطئة فضلاً عن الاعتذار غير المباشر من قبل داني ايلون[٤٠].

وأزداد التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية مع قيام تركيا بدعم الجماعات المرتبطة بالأخوان المسلمين في جميع انحاء العالم، لاسيما بعد دعمها الرئيس المصري السابق (محمد مرسي) والمنظمات الجهادية الفلسطينية[٤١]، مما أثار المخاوف الاسرائيلية مِن سياسة حزب العدالة والتنمية، ودفع الساسة الاسرائيليين الى القول إن حكومة اردوغان تسعى الى دفع تركيا نحو التطرف.[٤٢]

إن هذه المواقف التركية ناتجة عن طبيعة الادراك التركي للمرحلة الراهنة وطبيعة الأهداف التي يسعى لها حزب العدالة والتنمية، فلم تعد تركيا بعد عام ٢٠٠٩، كما هو الحال خلال الحرب الباردة، فلم يعد الاتحاد الاسوفيتي الطامع بأراضيها ومضائقها موجوداً ليدفعها الى التقرب من أي قوة أو حلف لمجرد الحماية الذاتية، كما إن اغلب الدول المجاورة تعَّرضت الى مشكلات كبيرة مثل (العراق، سوريا، اليونان، الأرمن، وايران) ولهذا اصبحت حاجتها الى التحالف مع (اسرائيل) أقل مما كانت عليه ايام الحرب الباردة وتسعينات القرن الماضي، وعالجت تركيا الحاجة الى (اسرائيل) في المجال العسكري من

---

(٣٩) غاليا ليندا نشتراوس، دراسة في العلاقات التركية– الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

(٤٠) سامح عباس، مصدر سبق ذكره.

(٤١) صحيفة العرب، التحالف التركي – الاسرائيلي يستعيد نشاطه بعد سبات، العدد ١٠٢٠٧، في ٢٠١٦/٣/٧ http://www.alarab.com/

(٤٢) Yossi Alpher, Israel's troubled relationship with Turkey and Iran, The periphery dimensions, Norwegian peace Buibling, center- Noref report, 2010, p.4.

خلال تنويع مصادر مشترياتها الدفاعية من جهة، وتعزيز صناعاتها العسكرية المحلية من جهة أخرى، حتى تمكنت عام ٢٠١١ من تنظيم معرض عسكري عدّ الأكبر في العالم(٧).

ثم جاءت أزمة اسطول الحرية في ايار ٢٠١٠، إذ سعى نشطاء سلام من الاتراك الى كسر الحصار على غزة، فقامت مجموعة من القوات الخاصة التابعة للبحرية الاسرائيلية بتنفيذ إنزال جوي على سفينة مرمرة في ٣١ آيار ٢٠١٠، قتل فيها عشرة اتراك وجرح آخرون، ليترك هذا الحادث آثاره على العلاقات التركية– الاسرائيلية(٨).

وعقد البرلمان التركي (المجلس الوطني التركي الكبير) اجتماعاً له في ٢ حزيران ٢٠١٠ لتدارس الهجوم الاسرائيلي، وطالب (اسرائيل) بتقديم اعتذار رسمي لتركيا، ودفع كامل التعويضات لأسر الضحايا وللجرحى، إلا أن الجانب الاسرائيلي رفض ذلك(٩).

وبهدف تطويق الأزمة بين الطرفين التقى وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو مع وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي (بنيامين بن اليعازر) في بروكسل في الاول من تموز ٢٠١٠ دون ان يفضي ذلك اللقاء الى نتائج، وتكررت اللقاءات بين مسؤولي البلدين إلا أنها فشلت جميعاً بسبب اصرار تركيا على الشروط الثلاثة ورفض (اسرائيل) لها(١٠).

وفي أعقاب تقديم شكوى للأمم المتحدة ضد (اسرائيل)، شكّل الامين العام لجنة تحقيق في تموز ٢٠١٠ اطلق عليها (لجنة بالمر)(*)، وقدمت تقريرها الذي اعتبرت فيه أن الحصار البحري الذي تفرضه (اسرائيل) على قطاع غزة هو اجراء أمني مشروع بهدف منع دخول الاسلحة الى غزة، وإن تطبيقه يتماشى مع متطلبات القانون الدولي، غير ان التقرير انتقد ما أسماه بالاستخدام المفرط للقوة من جانب (اسرائيل)، ودعاها الى الاعلان عن أسفها عن الحادث ودفع التعويضات لأسر الضحايا والجرحى، وإن على (اسرائيل) وتركيا استئناف علاقاتها الدبلوماسية كاملة لمصلحة الشرق الأوسط(١١).

---

(٩) سمير محمود قديح، خفايا واسرار التعاون العسكري والامني والاقتصادي بين تركيا واسرائيل.
http://ar.ar.faceboo.com/notes/

(٩) طايل يوسف عبد الله العدوان، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(١٠) I Lter Turan, Background to tragedy, The Decline of Turkish- Israeli relations, OMF, U.S.A, ٢٠١١, P.٣.

(١) سعيد الحاج، مستقبل العلاقات التركية– الاسرائيلية، http://alzautounda.net

* تتألف اللجنة من اربعة اشخاص احدهم هو جفري بالمر رئيس وزراء نيوزلندا وهو خبير بالقانون رئيساً للجنة، والفارو اوريبا وهو رئيس جمهورية كولومبيا، بالاضافة الى دبلوماسيين سابقين احدهما اسرائيلي وهو (يوسي تشاخنوفر) والاخر تركي وهو (اودوم ستبراك). للمزيد من التفاصيل ينظر: اميرة اسماعيل العبيدي، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية– الاسرائيلية ٢٠١٠– ٢٠١٣، http://regional studies center. Uomosul.edu.iq/

(١) المصدر نفسه.

وبسبب توتر العلاقات التركية – الاسرائيلية، فإن السياسة الاسرائيلية تجاه تركيا في فترة ليبرمان قد اتخذت خطين الاول: العمل على ايجاد البدائل عن تركيا، والعمل على استثمار خلافات تركيا مع بعض جيرانها مثل اليونان، اذ حصلت على موافقة اليونان في ايار ٢٠١١ على فتح مجالها الجوي لسلاح الجو الاسرائيلي لاستخدامه في التدريبات العسكرية، كما سعت الى توثيق علاقاتها مع دول البلقان، ورومانيا وبلغاريا إلا أن ذلك لا يمكن ان يعوض البعد الاستراتيجي للعلاقات مع تركيا ذات الحدود مع سوريا وايران والعراق، اما الخط الثاني: فهو اتخاذ تدابير قاسية ضد تركيا من بينها الاعتراف بما يسمى بمجزرة الأرمن عام ٢٠١٥ كابادة جماعية، والتعاون مع الأكراد ودعمهم في كل المجالات، وتنظيم حملات دبلوماسية ضد تركيا(٣).

وبالمقابل أعلن وزير الخارجية التركي انذاك احمد داود اوغلو في ٢٠١١/٩/٢ بعد رفض (اسرائيل) تقديم الاعتذار عن جملة من الخطوات العقابية ضد (اسرائيل) تضمنت طرد السفير الاسرائيلي من تركيا، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سكرتير ثاني، وطرد كل من هو أعلى مرتبة من السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية، بما في ذلك الملحقين العسكريين والأمنيين، والغاء جميع الاتفاقات والصفقات العسكرية بين الدولتين، وقال اوغلو، "حان الوقت لتدفع (اسرائيل) عن كل ما فعلته وتتوقف عن عدّ نفسها فوق القانون"(٤).

وعلى الرغم من التوتر الكبير الذي شهدته العلاقات التركية – الاسرائيلية في هذه الفترة، الا ان كلا الطرفين لم يفكر اطلاقاً بقطع العلاقات حفاظاً على مصالحه، وظهر ذلك جلياً في احداث حريق جبل الكرمل في أواخر كانون الاول ٢٠١١، حين ارسلت تركيا طائراتها لمساعدة (اسرائيل) لاخماد الحريق( )، وبالمقابل ارسلت (اسرائيل) مساعداتها في أعقاب الهزة الأرضية التي ضربت أجزاءً من تركيا عام ٢٠١١، كما ارسلت رجل الموساد الذي قاد صفقة تبادل الاسرى مع حماس بوساطة تركية من أجل ايجاد صيغة لحل الأزمة بين تركيا و(اسرائيل)(٦).

---

(١) محمد سمير الرنتيسي، تركيا واسرائيل واقع العلاقات واحتمالات التقارب.
http://www.forualjazeera.net.ar/

(١) محمود محارب، مصدر سبق ذكره.

(١) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٣٧– ٣٨.

(١) محمود محارب، مصدر سبق ذكره.

وفي اعقاب الانتقادات الموجهة لتركيا بعدم قطع علاقاتها مع (اسرائيل) ردَّ اردوغان على ذلك بقوله "نحن لا ندير دكان نحن ندير الجمهورية التركية"[٧]، وهو ما يعكس الادراك التركي الكبير بأهمية علاقاتها (بإسرائيل).

رابعاً: ثورات الربيع والعلاقات التركية – الاسرائيلية ٢٠١٠– ٢٠١٥

أسهم انطلاق ثورات الربيع العربي في أوآخر عام ٢٠١٠ من تونس في احداث تغييرات جذرية للخريطة الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط، وكان للثورات العربية انعكاسات واضحة على العلاقات التركية – الاسرائيلية، وهذا ما اشارت اليه صحيفة نيويورك تايمز الامريكية الى أن ثورات الربيع العربي ادَّت الى تغييرات في الحسابات الجيوسياسية لكل من تركيا و(اسرائيل)، فالثورة المصرية أدت الى فتور العلاقات المصرية– الاسرائيلية، في حين أدَّت تطورات الاحداث في سوريا وليبيا الى نوع من الفتور في العلاقات التركية مع هذين البلدين، مما دفع تركيا و(اسرائيل) الى ضرورة التوصل الى حل للازمة بينهما[٨].

لقد أدركت تركيا التداعيات السلبية للربيع العربي والتي أدَّت الى إفشال سياسة صفر مشاكل، هو ما دفع اردوغان للتوجه صوب (اسرائيل) للتطبيع معها، بهدف جلب المزيد من التقارب مع الولايات المتحدة والناتو وإن اضطر الى التخلي عن شرط رفع الحصار عن قطاع غزة[٩].

ونتج عن ذلك عقد اجتماع بين رئيس جهاز المخابرات الاسرائيلي (يوسي كوهين) ومبعوث رئيس الحكومة الاسرائيلية للاتصالات مع تركيا (يوسف تشخينوفر) وبين نائب وزير الخارجية التركي (فريدون سينيرلي أوغلو) في كانون الاول ٢٠١٥ للبدء بتطبيع العلاقات بعد أكثر من خمس سنوات من تأزمها في اعقاب حادثة اسطول الحرية، وتضمنت التفاهمات سماح تركيا بمرور انبوب لنقل الغاز على اراضيها، وقبول تركيا بتقييد نشاطات حركة حماس على الأراضي التركية ومنع المسؤول في الحركة صالح العاروري من دخول البلاد، والدعوة الى اعادة السفراء بين البلدين، والغاء الدعاوى ضد جنود الجيش الاسرائيلي، وموافقة (اسرائيل) على دفع (٢٠) مليون دولار كتعويضات لأسر ضحايا سفينة مرمرة، وبذلك تكون تركيا قد تخلت عن أهم شروطها وهو رفع الحصار عن قطاع غزة[١٠].

---

(١) سامح عباس، مصدر سبق ذكره.

(١) سامح عباس، مصدر سبق ذكره.

(١) بشير عبد الفتاح، ماذا وراء التطبيع التركي– الاسرائيلي، صحيفة الحياة، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٦.
http://www.alhayat.com.

(١) محمد يوسف، صفر مشاكل مع اسرائيل http://www.i24new.tv./ar/

واسهمت جملة من المعطيات الجيواستراتيجية في دفع الاتراك الى تغيير قواعد التفاوض مع (اسرائيل) بشأن اعادة العلاقات معها لعل من ابرزها[١]:

١ – الضغوط الامريكية على الطرفين.

٢ – تطور الازمة السورية وما نتج عنها من تهديدات مشتركة للطرفين.

٣ – التواجد العسكري الروسي المباشر في سوريا، وهو عامل مهدد للطرفين بغض النظر عن التنسيق الاسرائيلي مع روسيا، لاسيما بعد سقوط الطائرة الروسية من قبل المقاتلات التركية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥.

٤ – النفوذ الايراني المتزايد في المنطقة ولاسيما في سوريا وتحديداً بعد الاتفاق النووي بين ايران والدول الست في تموز ٢٠١٥، والذي سيزيد من النفوذ الايراني.

٥ – الحاجة المتبادلة في ملف الغاز الطبيعي لاسيما بعد العقوبات الروسية الاقتصادية على تركيا، واكتشاف حقول على الشواطئ الفلسطينية واللبنانية، ورغبة (اسرائيل) في السيطرة عليها واستثمارها.

٦ – العزلة السياسية التي تعانيها تركيا في المنطقة لاسيما بعد تدهور علاقاتها مع (سوريا، العراق، روسيا وايران)، والدعوات المتكررة من مسؤولين في الحكومة والحزب بضرورة مراجعة السياسة الخارجية وتصويب مسارها وتقليل الخصوم.

٧ – رغبة تركيا في كسب ود يهود روسيا لكبح جماح الرئيس بوتين في حزمة عقوباته ضد تركيا.

٨ – انشغال تركيا بالتصعيد العسكري مع حزب العمال الكردستاني منذ تموز ٢٠١٥، ورغبتها في التركيز على حسمه وتحييد العامل الخارجي في اذكائه.

٩ – التخوف التركي من تسارع خطوات المشروع السياسي لأكراد سوريا على حدودها الجنوبية، وبالفعل تمت اعادة العلاقات الدبلوماسية في حزيران ٢٠١٦.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية ٢٠٠٢– ٢٠١٥

ان ما شهدته العلاقات السياسية من توترات وازمات في الفترة من عام ٢٠٠٢ والى عام ٢٠١٥، لا ينطبق على العلاقات الاقتصادية التي شهدت تصاعداً مستمراً بعيداً عن المشكلات السياسية، وتعّد مشاريع المياه من أهم مجالات التعاون الاقتصادي، ففي (٤)

---

[١] سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره.

آذار ٢٠٠٢ وقعت (اسرائيل) مع تركيا اتفاقية نهر (مانوغات) لاستيراد (٥٠) مليون م٣ من المياه سنوياً لمدة ٢٠ عاماً[١].

واعلن وزير البنية التحتية الاسرائيلي (يوسف بارتيسكي) الى استعداد (اسرائيل) لتزويد تركيا بتكنولوجيا الري، وبالفعل اختيرت شركة (كيرن) الاسرائيلية لتنفيذ مشاريع الري في تركيا، وانتهت في العام ٢٠٠٥ من تنفيذ مشروع (ييالاك Yaylak) لري (١٨،٥) الف دونم من الاراضي الزراعية شرق تركيا، ويعّد مشروع ييالاك نموذجاً لست مشروعات كبرى أخرى، وهو ما يؤكد حاجة (اسرائيل) الى تركيا لأهميتها الجيواستراتيجية والجيوبولتيكية للضغط على دول الجوار لتحقيق مصالحها على حساب الدول العربية والاسلامية[٢].

واشار الى هذا المعنى الكاتب الاسرائيلي (جاي بيشور) (Jay pechore) في صحيفة يديعوت احرونوت "بأن (اسرائيل) وقعت اتفاقاً لشراء المياه من تركيا بضعف سعر تحلية المياه لمجرد الحفاظ على العلاقات الاستراتيجية الدافئة مع تركيا،.. ويجب ان تعرف تركيا بأنه لا يمكنها تعريض جزء من هذه الانجازات الاستراتيجية للخطر"[٣].

وخلال زيارة الوزير ال(اسرائيل) يوسف بارتيسكي الى تركيا في آيار ٢٠٠٤ وقَّع على اتفاقية مع الجانب التركي لبناء ثلاث محطات تعمل بالغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء وبقيمة ٨٠٠ مليون دولار، وخلال لقائه اردوغان في ٢٨/ آيار ٢٠٠٤ أكد الأخير بأن تركيا ستحافظ على علاقاتها الاقتصادية مع (اسرائيل) وتطويرها بدرجة اكبر رغم اعتراضها الشديد على الممارسات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة[٤].

وخلال زيارة رئيس الوزراء التركي السابق (اردوغان) الى (اسرائيل) عام ٢٠٠٥، وهي الاولى منذ وصوله الى السلطة كان البعد الاقتصادي واضحاً في الزيارة، إذ رافقه اكثر من (١٠٠) من رجال الاعمال الاتراك، وتم الاتفاق على بيع مياه (مانوغات) التركي لاسرائيل بشكل نهائي[٥].

وأصبحت تركيا الشريك التجاري الأكبر ل(اسرائيل) في الشرق الاوسط في عام ٢٠٠٥، إذ بلغت قيمة الواردات التركية من (اسرائيل) ٩٠٠ مليون دولار، في حين بلغت

---

(١) Ďahal, B. slutzky, op. cit, p.71.

(١) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٤١– ١٤٢.

(١) رنا عبد العزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(١) أحمد ذياب، مصدر سبق ذكره، ص١٦٩.

(١) اسماء الشوادفي، محمد عبد العزيز، العلاقات التركية – الاسرائيلية وثورات الربيع العربي (٢٠٠٢– ٢٠١٥)، Democratic Arabic ceter/ de/

قيمة الصادرات التركية الى (اسرائيل) ١,٢ مليار دولار للعام نفسه، وهذا يعني ان الناتج التجاري الاجمالي بلغ ٢،١ مليار دولار[١٧].

واسهم موضوع الطاقة في خلق قاعدة مشتركة للتعاون الاستراتيجي بين تركيا و(اسرائيل)، فالأخيرة ومنذ البداية أيدت مشروع خط انابيب باكو – جيهان لنقل النفط والغاز من بحر قزوين الى البحر المتوسط، بهدف اعاقة خط النفط المار عبر ايران وروسيا، كما تساند (اسرائيل) التطلعات التركية الرامية لتحويل تركيا الى مركز عالمي للطاقة، وهو الأمر الذي اسهم في توثيق التعاون الاستراتيجي بين البلدين في ظل حزب العدالة والتنمية، وتجاوز العراقيل التي وقفت أمام تطور العلاقات بينهما، ويؤشر ذلك بأن التعاون الاقتصادي ركيزة اساسية في العلاقات الاستراتيجية بينهما[١٨].

وشهدت العلاقات الاقتصادية أبعاداً جديدة ولاسيما في مجال الطاقة حينما وقع في (اسرائيل) وزير الطاقة (حلمي غولير) ووزير البنية التحتية (بنيامين بن اليعازر) في (٢٣) تشرين الاول ٢٠٠٧ اتفاقية تتضمن مدّ خط انابيب من ميناء جيهان الى ميناء عسقلان وايلات، ومنها يتم نقل النفط والغاز الى الشرق الأقصى ثم الى اليابان[١٩]، كما دخلت بعض الشركات الاسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية في اطار عمليات الخصخصة التي اجريت عام ٢٠٠٨[٢٠].

وعلى الرغم من تصاعد التوتر السياسي بين البلدين لاسيما على خلفية الحرب على غزة والذي بلغ ذروته في ملتقى (دافوس) في كانون الثاني ٢٠٠٩، وما تركته من آثار في العلاقات السياسية، إلا أن العلاقات الاقتصادية استمرت وتيرتها المتصاعدة، وهذا ما أكده السفير الاسرائيلي في انقرة (غابي ليفي)، والذي أعرب عن اعتقاده بأن هذه التوترات تضر بالعلاقات بصورة مؤقتة فقط وعلى الصعيد الكلامي وتنعكس سلباً في مجال السياحة الاسرائيلية في تركيا، واكد السفير أنه لا يلاحظ في المرحلة الراهنة اي ضرر للعلاقات التجارية بين تركيا و(اسرائيل)، مشيراً الى ان التبادل التجاري سجل خلال عام ٢٠٠٨ رقماً قياسياً حيث بلغ ٣،٤ مليار دولار، وإن تركيا تحولت الى الشريك رقم (٨) من ناحية التبادل

---

(١٧) Dahal B. Slutzky, op. cit, P.8.

(١٨) سامح عباس، مصدر سبق ذكره.

(١٩) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

(٢٠) اسماء الشوادفي، محمد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

التجاري، وان نصف مليون اسرائيلي زاروا تركيا خلال عام ٢٠٠٨، أي ما يشّكل نسبة ٧% الى ٨% من سكان (اسرائيل)[١].

وعانت تركيا من خسائر اقتصادية عام ٢٠١١ بسبب ثورات الربيع العربي فصادرات تركيا خلال الأشهر الأولى من ذلك العام تراجعت بنسبة ٢٤% مع كل من مصر واليمن، و٢٠% مع تونس، و٤٣% مع ليبيا، كما توقفت تجارتها مع سوريا فيما بعد، فلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في هذه الدول، وهو ما دفعها الى علاقات أوثق مع (اسرائيل)[٢].

وقدّمت شركة (تركاس) الفرع التركي لشركة (شل) في (١٣) ايلول عام ٢٠١٣ باقتراح مد خط انابيب الغاز الطبيعي من حقل لفياثان الاسرائيلي الى جنوب تركيا بكلفة ٢،٥ مليار دولار، ويمكنه نقل (١٦) مليار م٣ من الغاز ويمتد بطول ٤٧٠ كم الى ميناء مرسين جنوب تركيا[٣].

وأسهمت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها روسيا على تركيا في اعقاب اسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، باقناع الحكومة التركية بضرورة ايجاد بديل عن روسيا من اجل الحصول على امدادات الطاقة وتعد (اسرائيل) البديل الافضل، لاسيما وإن (اسرائيل) لديها طموحات كبيرة فيما يخص تصدير الطاقة، خاصة بعد الاعلان عن اكتشاف حقل جديد للغاز الطبيعي بمياه البحر المتوسط، مما دفع (اسرائيل) للبحث عن منافذ جديدة للغاز المزمع استخراجه، وصرح مسؤولون اسرائيليون واتراك بإمكانية مد خط للغاز الطبيعي اسفل مياه البحر المتوسط لتصدير الغاز الاسرائيلي الى تركيا[٤].

وتسعى الولايات المتحدة لانشاء تحالف اقليمي جديد يضم (تركيا، (اسرائيل)، مصر، اليونان وقبرص) لتصدير الغاز الى الأتحاد الأوربي عبر تشييد أنابيب الى تركيا واليونان، وبالتأكيد لن يتم ذلك بدون ايجاد حلول للمشكلة القبرصية، والتي تبدو ممكنة من خلال الطروحات الامريكية لتوحيد الجزيرة على أساس ادارتين منفصلتين يونانية وتركية، والاشارة الى استعداد الرئيس التركي (اردوغان) للقبول بتوحيدها رغم اعتراضات الجيش على هذه الخطوة، وعّد نائب الرئيس الامريكي (جون بايدن)

---

(١) يوسي نيشر، مرحلة جديدة من العلاقات التركية – الاسرائيلي في عهد اردوغان.
http://www.iba.org.il//arabic.aspx?

(١) اسماء الشوادفي، محمود عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

(١) العلاقات الاسرائيلية – التركية: http://www.marfa.org/

(١) لوسي كافنوف / عودة العلاقات التركية– الاسرائيلية لماذا الآن؟ ترجمة: أحمد سامي، كريستيان ساينس مونيتور.
http://islam memo.cct/ Jahkat/

بإن ايصال غاز الشرق الأوسط الى الاسواق الاوربية جزء من محاولة الولايات المتحدة تخفيف اعتماد أوربا على صادرات الغاز الروسي[٥].

ويمكن ملاحظة طبيعة العلاقات الاقتصادية وتطورها وتحليلها فيما بعد من خلال الجدول التالي:

السنة	الصادرات التركية الى اسرائيل بمليارات الدولارات	الصادرات الاسرائيلية لتركيا بمليارات الدولارات	حجم اجمالي التبادل التجاري
٢٠٠٢	813.7	383.1	1.196.8
٢٠٠٣	951.5	470.3	1.421.8
٢٠٠٤	1.166.9	813.5	1.980.4
٢٠٠٥	1,221.1	903.2	2.124.3
٢٠٠٦	1.272.1	821.2	2.93.3
٢٠٠٧	1.626.9	1.195.8	2.802.7
٢٠٠٨	1.825.3	1.629.9	3.435.2
٢٠٠٩	1.387.7	1.072.7	2.460.4
٢٠١٠	1.8	1.3	2.11
٢٠١١	2.391	2.057	4.448
٢٠١٢	2.322	1.717	4.039
٢٠١٣	2.649	2.418	5.067
٢٠١٤	2.950	2.755	5.705

المصادر المعتمدة في صياغة الجدول

١) يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.

٢) محمد سمير الرنتيسي، تركيا و(اسرائيل) واقع العلاقات واحتمالات التعاون،

http://forum.aljazeera.net/ar/

إن تحليل الجدول السابق يظهر لنا مدى التصاعد الحاصل في التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل، وإن هذا التصاعد قد ارتبط بشكل خاص مع تصاعد الازمات والتوترات السياسية بينهما، وهو ما يؤكد رغبة الطرفين في تجنب اقحام الجانب الاقتصادي في الجانب السياسي من ناحية، وعمق العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالمصالح الحيوية لكلاهما من ناحية أخرى.

فالعلاقات الاقتصادية كانت تمضي بقوة متجاوزة التوترات والأزمات السياسية لاسيما بعد الحرب على العراق ٢٠٠٣، والتدخل الاسرائيلي في كردستان العراق، والممارسات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، والحرب على لبنان في تموز ٢٠٠٦، والحرب على غزة في

[٥] شريف شعبان مبروك/ التحالفات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط.

http://www.acrseg.org/

كانون الاول ٢٠٠٨، وتداعيات حادثة اسطول الحرية في آيار ٢٠١٠، بل ان هذه العلاقات اخذت بالتطور، وسجل ميزان التبادل التجاري صعوداً كبيراً.

فاذا ما نظرنا الى التبادل التجاري عام ٢٠٠٢ لوجدناه ملياراً و١٩٦ مليون دولار ارتفع في عام ٢٠٠٨ الى ٣ مليارت و٤٣٥ مليون دولار، أي ان نسبة التصاعد في التبادل التجاري بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٨ أكثر من ٣٠٠% وهي نسبة كبيرة جداً بالقياس الى ان هذا العام شهد توتراً كبيراً في العلاقات لاسيما بعد حرب غزة كانون الاول ٢٠٠٨.

واذا ما قارنا قيمة التبادل التجاري بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٤ لوجدنا بأن قيمة التبادل التجاري عام ٢٠٠٩ قد وصل الى ميارين و٤٦٠ مليون دولار ليبشهد صعوداً بنسبة قاربت ١٤٠% في عام ٢٠١٤ حيث وصل الى ٥ مليارات و٧٠٥ مليون دولار.

كما يلاحظ على الجدول حالة الصعود المستمر في اقيام التبادل التجاري، إذ لم يشهد هذا التبادل انخفاضاً إلا في عامين متتالين وهما عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وبنسبة لا تتجاوز ٣٠% ثم سرعان ما عادت الى الصعود بمستويات عالية، ويبدو أن ذلك يرتبط بالأزمة الكبيرة التي شهدتها العلاقات بينهما في اعقاب حادثة سفينة مرمرة.

واذا ما أخذنا قيمة التبادل التجاري لعام ٢٠١٤ والبالغ (٥) مليارات و٧٠٧ مليون دولار وقارناها بقيمة التبادل التجاري عام ٢٠٠٢ والتي بلغت مليار و١٩٦ مليون دولار لوجدنا الطفرة الكبيرة في العلاقات الاقتصادية، وإن هذا الارتفاع في ميزان التبادل التجاري للفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٤ والتي تقدر بـ ٥٠٠% خلال مدة ١٢ عاماً، هو ما يؤشر مرة اخرى عمق العلاقات الاقتصادية بينهما.

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية والامنية ٢٠٠٢– ٢٠١٥

اثار وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام ٢٠٠٢ اسئلة عدة حول العلاقات التركية – الاسرائيلية لاسيما في شقها العسكري والأمني، وتمحورت هذه الاسئلة حول استمرارية هذه العلاقة من عدمه، وكانت هناك خشية داخل المؤسسة العسكرية التركية وفي الأوساط السياسية والعسكرية الاسرائيلية من ان يؤدي ذلك الى توقف التعاون العسكري والامني بينهما.

ويبدو أن هذه العلاقات لم تتأثر ابتداءً بوصول حزب العدالة والتنمية، إذ لم تتأثر اية اتفاقية موقعة بين الجانبين على الصعيد العسكري، ولم تلغ الاتفاقية العسكرية الشهيرة الموقعة في ٢٣ شباط ١٩٩٦، واستمر التعاون في مجال تدريب الطيارين بعد تجديده في

عهد اردوغان، والذي يسمح للطيارين الاسرائيليين بالتدريب لمسافات طويلة فوق البر التركي، والسماح لهم باجراء رمايات بالذخيرة الحية في حقل رماية قونيه في مناطق مشابهة لتضاريس الاراضي العراقية والسورية والايرانية[٦٢].

ووقعت تركيا مع (اسرائيل) في عام ٢٠٠٢ عقداً بقيمة ٦٦٨ مليون دولار لتحسين (١٧٠) دبابة من طراز (M601)، وقامت تركيا في تموز من العام نفسه بشراء (٥٠) طائرة عمودية من طراز K.B وبقيمة ٣،٢ مليار دولار طبقاً لعرض مشترك قدمته شركتان روسية واسرائيلية، مقابل عرض قدمته شركة (بيل تكسترون) الامريكية وبقيمة (٤) مليار دولار، ونتيجة للضغوط الامريكية على تركيا تم تفضيل العرض الامريكي[٧٢].

وقام رئيس أركان الجيش التركي الجنرال (حلمي ازكوك) في تموز ٢٠٠٢ بزيارة (اسرائيل) والتقى نظيره الاسرائيلي (يوشيه يعلون) لمناقشة العلاقات العسكرية بين الجانبين، وفي تشرين الثاني من العام نفسه أجرى اللواء عاموس جلعوط رئيس القسم السياسي في وزارة الحرب الاسرائيلية نقاشاً دورياً حول العلاقات الأمنية بين (اسرائيل) وتركيا، وذلك لتعزيز التعاون العسكري والأمني بينهما، وفي السابع من تشرين الثاني ٢٠٠٣ جرى نقاش في وزارة الدفاع التركية بمشاركة كبار مسؤولي قسم التكنولوجيا في (اسرائيل) ونظرائهم في الجيش التركي، وعقب النقاشات صرح مسؤول كبير في الجيش الاسرائيلي بأن النشاط المشترك بين الجيشين التركي والاسرائيلي ارتفع عام ٢٠٠٣ بنسبة ٤٠% قياساً بالنشاط عام ٢٠٠٢[١٢٨٢].

وزار وفد اسرائيلي تركيا في كانون الثاني ٢٠٠٣، وضَّم خبراء في صواريخ هيرون (Heron)، وكان هدف الزيارة التعاون في اقامة مشروع دفاعي لمواجهة احتمال هجوم صاروخي عراقي، وهو المشروع الذي اعطت الولايات المتحدة موافقتها لتركيا بعد هجمات (١١ ايلول ٢٠٠١)، ثم قامت الولايات المتحدة و(اسرائيل) وتركيا في العام نفسه بمناورات جوية وبحرية مشتركة أمام السواحل الاسرائيلية بهدف التنسيق العسكري بين الأطراف الثلاثة[١٢٩٢].

---

(١) عبد المجيد سباطه: http://www.sasapost.com/author/abdelmajid-sebbata.

(١) محمود صافي، العلاقات التركية – الاسرائيلية في الفترة ١٩٩٦– ٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨٦.

(١) معين محمود، اسرائيل واختراق جبهة اسيا، مركز باحث للدراسات، بيروت ٢٠٠٩، ص١٠٣.

(١) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٣٠.

وعقد اجتماع بين وزير الداخلية التركي (عبد القادر إكسو) ووزير الأمن الاسرائيلي (تسامي هينيفي) في انقرة في ٢٤ كانون الاول ٢٠٠٣، ونتج عن الاجتماع التوقيع على مذكرة التفاهم حول التعاون الأمني والعسكري، وطلب الوزير الاسرائيلي من تركيا القيام بدور الوسيط بين (اسرائيل) وسوريا للوصول الى تسوية بينهما( ).

واشترت تركيا من (اسرائيل) في نيسان ٢٠٠٥ ثلاث طائرات من دون طيار ذات نظام (UAV)، ونظم محطات أرضية من شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية بتكلفة (١٨٣) مليون دولار، كما حصلت على عشر محطات أرضية لكل منها ثلاث طائرات او أربع( ).

واسهمت زيارة اردوغان الى (اسرائيل) في ايار ٢٠٠٥، ولقائه الرئيس الاسرائيلي (موشيه كاتساف) ورئيس الوزراء (آريل شارون) في التوصل للاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية الهامة، وابرزها التعاون العسكري بالتنسيق مع الولايات المتحدة، إذ تم الاتفاق على تطوير (١٧) مشروعاً مشتركاً بين تركيا و(اسرائيل)، تقوم بموجبه تركيا بشراء المعدات العسكرية الاسرائيلية مقابل تزويد تركيا ل(اسرائيل) بالمياه، ووصلت التطلعات الاسرائيلية في الشراكة مع تركيا الى حّد اشراك تركيا في مشروع الدرع الصاروخي الامريكي على مراحل تبدأ اولاً بانشاء محطات انذار مبكر في انحاء متفرقة من تركيا، وبيع انظمة (آرو٢) المضاد للصواريخ الباليستية، واشراكها في جزء من عمليات انتاجها تحت اشراف الولايات المتحدة الامريكية( ).

وبحث وزير الدفاع التركي (محمد وجدي غونول) خلال زيارته (اسرائيل) في ايار ٢٠٠٥ خطط تطوير الطائرات الحربية التركية، وتزويد تركيا بطائرات من دون طيار بعيدة المدى، وأكد المتحدث باسم صناعة الطائرات الاسرائيلية (دورون سليك) بأن تركيا مهتمة بتطوير طائرات (F4) وهي ثاني أكبر زبون عسكري بعد الهند( ).

وشهدت العلاقات العسكرية بين تركيا و(اسرائيل) تعاوناً هاماً في المجال الاستراتيجي، فخلال زيارة رئيس أركان الجيش الاسرائيلي (دان حالوتس) ولقائه (حلمي اوزكوك) رئيس اركان الجيش التركي في ٢١/ كانون الاول ٢٠٠٥، ناقشا مشروعات ذات اهتمام مشترك مثل الارهاب واشنطة ايران النووية، وخلال هذه المحادثات وافقت كل من (اسرائيل) وتركيا

---

(١) معين محمود، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.
(١) رنا عبد العزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.
(١) رائد محمود ابو مطلق، مصدر سبق ذكره، ص٥١.
(١) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

على استمرار التدريبات العسكرية المسماة بـ(حورية البحر)، واستخدام الأقمار الصناعية لأغراض التجسس بشكل أكثر فاعلية لمراقبة الجماعات الارهابية وانشطتها في المنطقة( ).

وفي آذار ٢٠٠٦ ابرمت السلطات التركية صفقتين دفاعيتين مع (اسرائيل)، الاولى لبرامج الاستطلاع الاستراتيجية العالية الدقة، والثانية لاغراض التشويش على الرادارات( ).

ويبدو أن العلاقات العسكرية بين تركيا و(اسرائيل) لم تبق على حالها بل وتطورت رغم التوترات السياسية التي سادت العلاقات التركية – الاسرائيلية عقب الاغتيالات التي طالت قيادات حركة حماس (الشيخ احمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي) والحرب الاسرائيلية على جنوب لبنان تموز ٢٠٠٦، وهو ما يؤكد بأن تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية شأنها شأن الحكومات السابقة لا تستطيع تجاوز المؤسسة العسكرية في توجهاتها نحو (اسرائيل)، ويعّد مجلس الأمن القومي التركي الجهاز الأكثر فاعلية لتدخل الجيش في السياسة الخارجية، وطبقاً للتعديلات الدستورية عام ٢٠٠٣، فإن السكرتير العام لمجلس الامن القومي يمكن ان يكون مدنيا، وقد حولت هذه التغييرات مجلس الأمن القومي الى هيئة استشارية( ).

وشهد عام ٢٠٠٨ تواصل التعاون العسكري بين البلدين في أكثر من مجال، فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين بين البلدين، سواء على مستوى وزراء الدفاع او على مستوى القيادات الجوية والبحرية، فضلاً عن إجراء مناورات عسكرية بينهما وبمشاركة الولايات المتحدة( ).

وأعلن (محمد وجدي غونول) وزير الدفاع التركي عقب لقائه وزير الدفاع الاسرائيلي (ايهود باراك) في تركيا في (١١) شباط ٢٠٠٨، "ان تطور التعاون بين تركيا و(اسرائيل) يسهم في سلام واستقرار الشرق الاوسط"، ثم قال "ان تركيا وقعت (١٥) اتفاقية مع الجيش الاسرائيلي، كما تقوم باعمال عسكرية مشتركة مع (اسرائيل)، وإن مسؤولي الدفاع الاتراك والاسرائيليين احيوا المحادثات المتعلقة بشراء أقمار صناعية للتجسس، وفي ظل هذه الاتفاقات باتت (اسرائيل) أقرب الى تركيا من أي وقت مضى"( ).

( ) Dahal B. Slutzky, op. cit, P.7.

( ) احمد ممدوح، السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل (١٩٩٦– ٢٠٠٦) المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٥٧.

( ) ILhan uzGel, op. cit, P.192.

( ) أسماء الشوادفي، محمد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

( ) معين محمود، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

وتعَّرضت العلاقات العسكرية التركية – الاسرائيلية الى أزمة في شباط ٢٠٠٩ بسبب التصريحات التي أدلى بها قائد القوات البرية الاسرائيلية (آفي مزراحي)، والتي تهجم فيه على رئيس الوزراء التركي (اردوغان) وعلى الاتراك، متهماً إياهم بتنفيذ مجازر ضد الأرمن والأكراد واحتلال شمال قبرص، وردّت المؤسسة العسكرية التركية على ذلك لأنها لا تمس شخص رئيس الوزراء فقط بل طالت ثوابت قومية في تركيا تحظى باجماع داخلي، مثل مكافحة حزب العمال الكردستاني (PKK) والقضية الأرمنية. وتطرق بيان الجيش الى الضرر الذي قد تلحقه هذه التصريحات بالمصالح القومية لكلا البلدين(٩).

وبسبب تداعيات الحرب على غزة ٢٠٠٨، ورفض (اسرائيل) لقيام اردوغان بزيارة لقطاع غزة في ايلول ٢٠٠٩، الغت تركيا مشاركة سلاح الجو الاسرائيلي بالتدريبات السنوية بالاشتراك مع الولايات المتحدة وقوات الناتو في (١١) تشرين الأول ٢٠٠٩، مما دفع الولايات المتحدة لالغاء التدريبات كلها نتيجة للموقف التركي(١٠)، وبرر رئيس الوزراء التركي اردوغان الموقف التركي حيث صرح بأنه لا يمكن ل(اسرائيل) أن تمارس القتل في غزة وتجري في الوقت نفسه التدريبات العسكرية على الاراضي التركية في حين أشار وزير الخارجية التركي بأنه لا يمكن إبراز وجود علاقات عسكرية مع (اسرائيل) بهذه الفترة التي لا يوجد بها سلام(١١).

وفي اعقاب حادثة اسطول الحرية (آيار ٢٠١٠) وتأزم العلاقات التركية – الاسرائيلية، أقرَّ مجلس الأمن القومي التركي الوثيقة الأهم في تحديد الاستراتيجيات التركية الداخلية والخارجية لخمس سنوات مقبلة، تضمن مسائل هامة ابرزها تصنيف (اسرائيل) على انها تهديد لتركيا، ففي الفصل المخصص بـ(التهديدات الخارجية لتركيا وعلاقاتها الخارجية) وردت العبارة التالية "يجب التركيز على أن انعدام استقرار المنطقة بسبب النشاط الاسرائيلي وسياساتها التي قد تسبب سباق تسلح في المنطقة هما تهديد لتركيا"(١٢).

ويبدو من خلال هذه الوثيقة والتي صنفت فيها (اسرائيل) كتهديد لتركيا، هي الاولى في مسيرة العلاقات التركية – الاسرائيلية منذ عام ١٩٤٩، ولم يربط هذا التصنيف بحادثة

---

(١٠) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

(١١) Ziya Meral and Jonathan paris, decoding Turkish foreign policy Hyperactive, The Washinghton Quarterly, USA, October, 2010, P.82.

(١٢) غاليا ليندشتراوس، دراسة في العلاقات التركية– الاسرائيلية، مصدر سبق ذكره.

(١٣) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

اسطول الحرية، بل بالسياسات الاسرائيلية التي تزعزع استقرار الشرق الاوسط، وتشجّع على انطلاق سباق تسلح في المنطقة حسب رؤية مجلس الأمن القومي التركي[٣].

وعلى الرغم من صدور هذه الوثيقة التي جاءت في سياق أحداث هامة في العلاقات التركية – الاسرائيلية، إلا أن خصوصية العلاقة الوثيقة بين الموساد الاسرائيلي ووكالة الاستخبارات التركية (أمايتي) استمرت، حيث أكد مسؤولون أمنيون وعسكريون أتراك استبعاد انعكاس أي تأزم في العلاقات بين تركيا و(اسرائيل) بعد حادثة اسطول الحرية على التعاون الوثيق بينهما في المجال الاستخباري، لاسيما بعد أن أكدت صحيفة (صاندي تايمز) البريطانية عدم إقدام تركيا على إغلاق القاعدة التي اقامها الموساد شرق الاراضي التركية لاغراض التجسس على ايران والدول المجاوره (سوريا والعراق)[٤].

وعلى النقيض من ذلك فإن مشاريع التعاون الأمني والاستخباري بين (اسرائيل) وتركيا اسهمت في تغييرات كبيرة في المنطقة، فالتحول التركي نحو دعم المعارضة السورية اتاح لها تعاوناً أوثق مع (اسرائيل)، وهذا الدعم التركي جاء منسجماً مع السياسات الامريكية والاسرائيلية لإسقاط نظام بشار الأسد لتحقيق ثلاثة أهدف[٥].

١) فصل سوريا عن ايران بما يضع الاخيرة في مواجهة مباشرة مع (اسرائيل) والولايات المتحدة.

٢) ايقاف الدعم الايراني لحركات المقاومة في لبنان وفلسطين وفك الارتباط بين ايران وحزب الله.

٣) إرغام سوريا على إبرام اتفاق سلام مع (اسرائيل) وفقاً للشروط الاسرائيلية.

وقامت (اسرائيل) في شباط ٢٠١٣ بتزويد تركيا بمنظومات متطورة في مجال الحرب الالكترونية تسهم في تحسين قدرات الطائرات من طراز (اواكس) للانذار المبكر والتي يستخدمها الجيش التركي، وإن شركة بوينغ الامريكية تعاقدت مع شركة ايلتا الاسرائيلية لتزويد الطائرات التركية في اطار صفقة تقدر بـ(٢٠٠) مليون دولار، وتهدف الى رصد تحركات الدول المجاورة ضمن مشروع (نسر السلام)[٦].

---

(١) المصدر السابق، ص١٣٨.

(١) بشير عبد الفتاح، ماذا وراء التطبيع التركي– الاسرائيلي، مصدر سبق ذكره.

(١) حمد جاسم محمد، تركيا واسرائيل في عهد اردوغان صراع اعلامي تعاون سري.
http://www.annabaa.org/arabicauthor sartick/2695.

(١) اسماء الشوادفي، محمد عبد العزيز، مصدر سبق ذكره.

ويبدو من خلال دراسة العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا و(اسرائيل)، بأن هذه العلاقات لم تنقطع مع تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، بل نمت وتطورت ولم تتأثر بالأزمات السياسية التي شهدتها العلاقات التركية – الاسرائيلية، ولا بالتغييرات الدستورية الرامية لإخضاع الجيش للمؤسسات السياسية في تركيا، وحتى حالات الالغاء والتعليق للمناورات العسكرية التي حصلت في عام ٢٠٠٩، او ما صدر من وثائق للأمن القومي عام ٢٠١٠، فهي أحداث فردية وطارئة ترتبط بطبيعة المرحلة، وليس استراتيجية تركية طويلة الأمد ويرجع ذلك الى أن العلاقات بينهما وصلت الى الشراكة الاستراتيجية، واصبحت الحاجة المتبادلة بينهما لا بديل عنها، ولا يمكن لتركيا ان تعوّل على بيئة عربية تكون بديلاً عن (اسرائيل)، كما لا يمكن لاسرائيل ان تثق بسلام مع الدول العربية، فهذه الدول غير مستقرة، وأمكانية حدوث تغييرات دراماتيكية فيها قائمة في أي وقت.

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية

إن طبيعة المتغيرات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأربعة عشر الماضي، أوجدت مناخاً اقليمياً ودولياً جديداً ترك بصماته الكبيرة على العلاقات التركية – الاسرائيلية، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان استشراف مستقبل هذه العلاقات، بسبب تداخل الأزمات وتطوراتها الدراماتيكية، مع ذلك يمكن أن نحدد السيناريوهات التالية للعلاقات التركية – الاسرائيلية.

المطلب الأول: تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية

تسهم جملة من المعطيات في دعم الرأي القائل باتجاه العلاقات التركية – الاسرائيلية نحو التطور، وتتمثل هذه المعطيات في الآتي:

أولاً– المصالح الاستراتيجية المشتركة: إن العلاقات التركية– الاسرائيلية مرتبطة بالمصالح الاستراتيجية لكل منهما، والتي لا يمكن أن تتغير أو تتحول بسهولة دون النظر الى الابعاد الدولية والاقليمية وتوازنات القوى، لاسيما ارتباط هذه العلاقات بالمصالح الامريكية والاوربية، فتركيا تنظر الى (اسرائيل) من منظور الولايات المتحدة واوربا وليس من منظور (اسرائيل) ذاتها[١]، ولهذا فإن المساعي الامريكية مستمرة لأزالة التوترات التي تعترض طريق هذه العلاقات، فالولايات المتحدة تعّد تركيا و(اسرائيل) حليفين استراتيجيين في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن الاستغناء عنهما، لاسيما مع تطورات

٤

(١) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

الاوضاع الأخيرة في المنطقة، وهو ما يعطي العلاقات التركية – الاسرائيلية اهمية خاصة، ويضفي على هذه العلاقات طابع الاستمرار والتطور[٨].

ثانياً– احتواء الأزمات: إن ما شهدته العلاقات التركية– الاسرائيلية من أزمات عبر السنوات الاربعة عشر الماضية لم تؤدِ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وهذا يعكس رغبة الطرفين في استمرار التواصل لايجاد الحلول للمشاكل العالقة تمهيداً لعودة العلاقات الى سابق عهدها وتطورها، كما أن هذه الأزمات لم تترك آثارها على العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية، اذ استمر التعاون بينهما في مختلف المجالات وبوتيرة أكبر لاسيما الاقتصادية منها، وهذا يؤشر بأن هذه العلاقات ستأخذ طريقها الى التطور والازدهار.

ثالثاً– تطورات الازمة السورية: إن تطورات الازمة السورية ودخول روسيا المكثف على خط الأزمة، لاسيما بعد اسقاط الطائرة الروسية من قبل المقاتلات التركية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، وتوتر العلاقات التركية – الروسية، وتعرض المشاريع المستقبلية للطاقة للتجميد من قبل روسيا، واستعداد ايران للجوء الى الورقة ذاتها سيدفع تركيا وبقوة لتطوير علاقاتها مع (اسرائيل) بعّدها سوقاً بديلاً عن السوق الروسية، فضلاً عن الحاجة الى الدعم والمساندة السياسية من (اسرائيل) وحلفائها الغربيين لاسيما الولايات المتحدة في وجه التهديدات الروسية[٩].

رابعاً– أهمية تركيا الاستراتيجية: ان الأزمات العديدة التي مرت على العلاقات التركية – الاسرائيلية، ولدّت القناعة لدى (اسرائيل) بأن الخصائص الجيوسياسية لتركيا أهم من البدائل المطروحة الاخرى، فتركيا المجاورة لـ(ايران، العراق، سوريا، وروسيا) تتيح لها القرب من ايران لردعها عن طريق استخدام تركيا للتهديد بضرب المفاعل النووي الايراني، كما ويتيح لها موقعها المجاور من سوريا للضغط على الأخيرة للحصول على تنازلات هامة في عملية التسوية، وخلق نوع من التهديد الدائم لها[١٠]، فضلاً عن ما يمكن أن تقدّمه تركيا لاسرائيل في مجال توثيق علاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى، والاستفادة من امكانية هذه الجمهوريات وطاقاتها الاقتصادية.

---

(١) اميرة اسماعيل العبيدي، مصدر سبق ذكره.

(١)محمد عبد القادر خليل،دوافع اعادة التطبيع الاسرائيلي–التركي وتأثيراته، مصر. http://www.crssmidest.org/

(١) التحالف التركي – الاسرائيلي، تجربة تستحق التأمل. http://acpass.net.

خامساً– تصاعد النفوذ الايراني في المنطقة: أفضت تطورات الازمات في المنطقة الى تصاعد النفوذ الايراني في المنطقة لاسيما في الساحتين العراقية والسورية، فضلاً عن الشعور الاسرائيلي بالاحباط الكبير من الاتفاق النووي بين ايران والدول الست، والذي وقع في تموز ٢٠١٥، إذ يصفه الكاتب الامريكي "توهاس فريدمان" بأنه صدمة للشرق الاوسط، فقال: "ان الاتفاق له وقع الزلزال الجيوسياسي على كل من العالم العربي و(اسرائيل)، وإن له الأثر الأكبر على المنطقة منذ معاهدة كامب ديفيد والثورة في ايران في سبعينات القرن الماضي"[١].

سادساً– مشروع القرن الاستراتيجي: تعّد تركيا المحور الاساس في مشروع القرن الاستراتيجي، والذي يهدف الى ربط البحور الأربعة (قزوين، الاسود، المتوسط، والبحر الاحمر) بتكلفة (١٢) مليار دولار، وسيؤدي ذلك الى ربط آسيا الوسطى بالشرق الاوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة يمتد من الصين شرقاً الى أوربا غرباً ومن تركيا شمالاً الى الهند جنوباً، ويتضمن المشروع خطوط لنقل (النفط، الماء، الغاز، الكهرباء والالياف الضوئية) من تركيا الى (اسرائيل)، وهو ما يدفع الى تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية[٢].

سابعاً– الموقف التركي من القضية الفلسطينية: تميز الموقف التركي من القضية الفلسطينية بحالة من التوازن والذي لا يصل الى اثارة المخاوف الاسرائيلية، إذ حرص الموقف التركي على عدم تجاوز السقف العربي، والمرتكز على الالتزام بالحل السياسي للصراع العربي– الاسرائيلي وفق رؤية حل الدولتين والمبادرة العربية للسلام، والدعوة الى اشراك حركة حماس في عملية التسوية، كما أن الدعم السياسي والاعلامي الذي تقدمه تركيا للفصائل الفلسطينية المسلحة اتخذ شكل معونات اغاثية وانسانية ومشاريع دعم البنية التحتية، للحيلولة دون الاضرار بالعلاقات مع (اسرائيل)، وبالتأكيد فإن هذه السياسة المتوازنه تسهم في تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية[٣].

المطلب الثاني: سيناريو تدهور العلاقات

يميل السيناريو الثاني الى القول بأن العلاقات التركية – الاسرائيلية ستشهد مستقبلاً حالة من التدهور والتراجع، مرتكزاً على عدة معطيات اهمها:

---

(١) مصطفى علوي، الاتفاق النووي بين ايران والستة الكبار والمستقبل النووي: http://araa.sa/indes.php.

(١) سامح عباس، مصدر سبق ذكره.

(١) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره.

اولاً– تحجيم دور المؤسسة العسكرية: مما لاشك فيه إن للمؤسسة العسكرية وعلى مدار العقود الماضية دوراً كبيراً في توثيق العلاقات مع (اسرائيل)، إلا ان التعديلات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية خلال السنوات القليلة الماضية، أدّت الى الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية في البلاد، وعهدت الى الحكومة اتخاذ القرارات الخاصة بالأمن القومي بعد أن كانت حكراً على المؤسسة العسكرية( )، وجاء فشل الانقلاب العسكري في تركيا في تموز ٢٠١٦، لتدفع بالحكومة التركية الى اتخاذ اجراءات زادت من تبعية المؤسسة العسكرية للحكومة المدنية، ووضعت اغلب قيادات الجيش تحت امرة الرئاسة التركية، وهو ما يعني خسارة داعم هام لتطور العلاقات التركية– الاسرائيلية والمتمثل بالمؤسسة العسكرية. ٤

ثانياً– الدعم الاسرائيلي للاكراد: أثارت التوجهات الاسرائيلية نحو دعم الأكراد حفيظة الحكومة التركية لاسيما في ضوء تطورات المشهد العراقي والسوري، والذي يشهد تصاعد لدور الأكراد في البلدين مما يمهد لقيام دولة كردية، وتطرح هذه القضية الخشية التركية من ان يؤدي ذلك الى تشجيع أكراد تركيا على الانفصال، وهو ما يعّد تهديداً لأمنها القومي وارباكاً فعلياً لاستقرارها( )، والذي يتعارض مع طبيعة الدور التركي الذي تسعى للقيام به لقيادة العالم العربي والاسلامي، وينعكس سلبياً على العلاقات التركية – الاسرائيلية.

ثالثاً– العلاقة مع الفصائل الفلسطينية: ان علاقة الحكومة التركية مع الفصائل الفلسطينية المسلحة لاسيما حركة حماس، قد يسهم في تدهور العلاقات التركية – الاسرائيلية لاسيما اذا ما أقدمت تركيا على توسيع علاقاتها مع حركة حماس، وزيادة نشاطها في الأراضي التركية، وعدم اقتصار الدعم الذي تقدمه تركيا على الجانب السياسي وامتداد ذلك الى الجوانب العسكرية، وهو أمر مستبعد في ظل الظروف الحالية، ولكن لو تحققت مثل هذه الفرضية فستؤدي الى انعكاسات كبيرة على العلاقات التركية– الاسرائيلية وسيسهم في تدهورها( )، لاسيما وإن الرئيس التركي أردوغان سبق وأن صرح بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام ٢٠١١ بالقول "إن هذه ٥

( ) fLhan uzGel, op. cit. p.192.

( ) Saideh Lotfian, Human right and the challenge of Ethnic separation movements in the middle east, The Iranian Journal of international Affairs, Vol, VI, N,1-2, Tehran, spring – summer, 1994, P.99.

(١) سعيد الحاج، مصدر سبق ذكره.

الانتخابات هي نصر للشعب التركي، وعندما تنتصر انقرة تنتصر رام الله والقدس ودمشق"(٧ ٥).

رابعاً– التقارب التركي – الايراني: أدّت سياسة حكومة العدالة والتنمية الى توثيق علاقاتها مع الدول العربية والاسلامية لاسيما ايران، ويعّد العامل الاقتصادي أحد أهم ميادين التعاون التركي– الايراني، مما دفع الدولتين الى تحييد الكثير من الخلافات السياسية والايديولوجية من أجل الحفاظ على علاقاتهما الاقتصادية وميزان التبادل التجاري الآخذ بالتصاعد.

ونتيجة لذلك برزت اختلافات في وجهات النظر التركية – الاسرائيلية حيال قضايا عديدة ومنها البرنامج النووي الايراني، ففي الوقت الذي تسعى فيه تركيا الى حل سياسي ودبلوماسي لأزمة البرنامج النووي الايراني، وتعتقد بحق ايران في امتلاك برنامج نووي سلمي لغايات تنموية، ورفض السماح باستخدام أراضيها للهجوم على ايران، والذي عبر عنه وزير الخارجية التركي عبد الله غول خلال زيارته القاهرة في كانون الاول ٢٠٠٥، حيث قال "إن تركيا لن تسمح على الاطلاق بأن تستخدم أية دولة اراضيه للاعتداء على ايران وسوريا مهما كانت الاسباب"( )، في حين ترى (اسرائيل) ضرورة توجيه ضربةعسكرية لايران على غرار ما حدث في ضرب المفاعل العراقي في تموز ١٩٨١، وضرب الموقع السوري في ايلول ٢٠٠٧(٩ ٥ ١).

خامساً– تجميد عملية الانضمام للاتحاد الاوربي: أدى الرفض الاوربي المستمر لانضمام تركيا للاتحاد الاوربي الى تخلي تركيا عن فرضية ان التقرب من (اسرائيل) من شأنه أن يفتح البوابة الأوربية أمام الانضمام التركي، فلقد اصبحت الورقة الاسرائيلية عديمة الجدوى في هذا الاطار(٠ ٦).

سادساً– سياسة العمق الاستراتيجي: استهدفت السياسة التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢، والتي وضعها وزير الخارجية التركي السابق احمدد داود اوغلو الى إحياء الامبراطورية العثمانية، من خلال اعتماد سياسة تصفير المشاكل وتوثيق

---

(١) يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

(١) سعد رزيج ايدام، العلاقات التركية– الايرانية (١٩٧٩– ٢٠٠٦) الواقع والمستقبل، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص٣٤١.

(١) رنا عبد العزيز الخماش، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.

(١) علي حسن باكير، محددات فهم العلاقات التركية– الاسرائيلية، مجلة آراء، الامارات، ٢٠١٠، ص٧٧.

العلاقات مع العالمين العربي والاسلامي، واتضحت معالم هذه السياسة بشكل خاص بعد عام ٢٠١٠ لاسيما مع انطلاق ثورات الربيع العربي، وسعي تركيا الى استثمار هذه الثورات لتحقيق هدفها في قيادة العالم العربي والاسلامي، وكان يمكن لنجاح هذه السياسة ان يؤدي الى تدهور العلاقات التركية – الاسرائيلية، إلا ان الذي حصل هو العكس فالموقف التركي من هذه الثورات انهى سياسة صفر مشاكل، وخلق مشاكل جديدة لتركيا مع (العراق، سوريا، ايران وروسيا)، ويبدو ان الحكومة التركية أدركت ذلك وسعت الى فتح القنوات مع العراق وسوريا وروسيا لاسيما بعد الانقلاب الفاشل في تموز ٢٠١٦، وتوجت هذه الجهود بزيارة الرئيس التركي اردوغان الى روسيا في ٩/ تموز ٢٠١٦، ولقائه الرئيس الروسي بوتين في قمة سان بطرسبرغ، والتي هدفت الى تجاوز الازمات التي نتجت عن سقوط الطائرة الروسية والسعي الى التنسيق المشترك لايجاد الحلول للأزمة السورية، كما أكد وزير الخارجية التركي (جاويش اوغلو) خلال مؤتمره الصحفي في ١٢ آب ٢٠١٦ على ضرورة تكثيف التعاون لحل الازمة السورية وإنه متفق مع ايران على وحدة الاراضي السورية.

هذا التوجه الذي جاء بعد الانتقادات الحادة التي وجهتها تركيا للموقف الامريكي والأوربي من الانقلاب العسكري الفاشل.

الخاتمة:

توصلت الدراسة الى ما يأتي:

- إن العلاقات التركية – الاسرائيلية قديمة جداً، فهي ترجع الى ما قبل الاعتراف التركي (بإسرائيل) عام ١٩٤٩، اذ كانت تركيا في القرن الخامس عشر ملاذاً لليهود الهاربين من اضطهاد أوربا في عهد محاكم التفتيش، وكان لهؤلاء دور كبير في تأسيس تركيا الحديثة وتوثيق العلاقات مع (اسرائيل).
- ترتكز هذه العلاقات على المصالح المشتركة المتبادلة، والتي تتجسد في المنافع الاقتصادية والعسكرية والأمنية، فضلاً عن الاستفادة من هذه العلاقات لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.
- يعّد الاقتصاد والأمن أهم ابعاد العلاقات التركية – الاسرائيلية، وهذان البعدان لم يتأثرا بالتوترات السياسية التي شهدتها هذه العلاقات خلال السنوات الماضية، بل على العكس من ذلك فالعلاقات الاقتصادية تزداد اتساعاً وتطوراً، ويتضح ذلك من خلال ميزان التبادل

التجاري الذي وصل الى خمسة مليارات و٧٥٠ مليون دولار عام ٢٠١٤ بعد أن كان بحدود مليار و١٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢، وكذلك الحال بالنسبة للتعاون الأمني والعسكري الذي استمر مع تصاعد التوترات السياسية، وأقصى ما تعرضت له العلاقات في هذا الجانب تعليق الصفقات العسكرية والغاء المناورات المشتركة، وهي حالات استثنائية طارئة ولاتعّبر عن استراتيجية تركية بعيدة المدى.

- تعّد الولايات المتحدة الداعم الاول لهذه العلاقات والمشجع لها والساعي الى تجاوز كل الأزمات التي تعترض طريقها، لكونهما حليفين استراتيجيين للولايات المتحدة والغرب، والمؤهلين لأداء ادوار هامة في حماية المصالح الامريكية وتنفيذ مشاريعه في المنطقة.
- سعت حكومة حزب العدالة والتنمية الى اتباع سياسة خارجية ترتكز على العمق الاستراتيجي وتصفير المشاكل، لاقامة توازن في علاقات تركيا الخارجية مع (اسرائيل) من جهة ومع الدول الأوربية والاسلامية من جهة أخرى، والارتقاء بالدور التركي الفاعل على الصعيدين الاقليمي والدولي، إلا ان تطور الأحداث أدخل تركيا في مشاكل جديدة مع دول الجوار لاسيما العراق وسوريا وايران وروسيا، وهو ما دفعها الى مراجعة هذه السياسة والانفتاح مجدداً على هذه الدول.
- على الرغم من المشاكل والأزمات الكبيرة التي تعَّرضت لها العلاقات التركية– الاسرائيلية خلال هذه الحقبة الزمنية (٢٠٠٢– ٢٠١٦)، والتي وصلت الى حّد قتل عشرة ناشطين سلام اتراك على متن سفينة مرمرة في ايار ٢٠١٠، إلا ان ذلك لم يؤدِ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما، وهو ما يعكس رغبة الطرفين في تجاوز الازمات واعادة العلاقات الى سابق عهدها.
- تسعى (اسرائيل) الى توظيف علاقات تركيا مع حركة المقاومة الاسلامية (حماس) لصالحها عن طريق الضغط التركي على هذه الحركة لفتح قنوات الحوار مع (اسرائيل) او لوقف العمليات الجهادية ضدها.
- إن الأفق المستقبلي لهذه العلاقات يؤشر استمرارها وتوجهها نحو التطور، فلا وجود لتوترات قائمة بينهما تستدعي قطع العلاقات او ايقافها، بل ان مبررات استمرارها وتطورها قائمة بفعل الحاجة المتبادلة والمرتكزة على المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة، وهذا ما عبّر عنه الرئيس التركي (اردوغان) في بداية عام ٢٠١٦ حينما قال "إننا بحاجة الى (اسرائيل)، انها حقيقة واقعة".

ملخص البحث

اتسمت العلاقات التركية – الاسرائيلية بالتطور المستمر حتى وصلت الى حد التحالف الاستراتيجي في تسعينات القرن الماضي، وارتكزت هذه العلاقات على المصالح المشتركة والمتبادلة، والتي تجسدت في المنافع الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومثل وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢ بداية لمرحلة جديدة في العلاقات التركية – الاسرائيلية لاسيما مع سياسته الرامية الى ايجاد حالة من التوازن في علاقات تركيا الخارجية اتجاه العالمين العربي والاسلامي من جهة واتجاه (اسرائيل) من جهة اخرى.

وكان لهذه السياسة أثر كبير على العلاقات التركية – الاسرائيلية خاصة في الجانب السياسي وقت تم تقسيم البحث الى اربعة مباحث وعلى النحو الاتي:

المبحث الاول: الاطار التاريخي للعلاقات التركية – الاسرائيلية (١٩٤٩–٢٠٠١).

المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية – الاسرائيلية.

المبحث الثالث: العلاقات التركية – الاسرائيلية (٢٠٠٢–٢٠١٥).

المبحث الرابع: مستقبل العلاقات التركية – الاسرائيلية.

The future of Turkish-Israeli relations in the light of the strategic variables (2002-2015)

Abstract

Turkish and Israel relations ended by constant development until it got to alliance strategic in the nineties of the last century, these relations are based on common and mutual interests , exemplified by the economic and military benefits as well as the facing the internal and external challenges.

Such as the arrival of the Justice and Development Party to power in 2002 the beginning of a new connection in Turkish and Israel policy, particularly aimed at the possibility of a state of equilibrium in Turkey's foreign relationship towards the Arab and Muslim world on the one hand and towards Israel on the other hand,

this policy has a major impact on Israel and Turkish relationship , especially on the political side.

This search has been divided into four sections

The first section: Turkish and Israel historical relations between (1949-2001).

The second section: Determinants Israel Turkish relations.

The third Section: Turkish and Israel relations (2002-2016).

The fourth section: the future of Turkish and Israel relations.